الفصل الثاني / تكنولوجيا الاتصال

تمهيد

1 / ماهية تكنولوجيا الاتصال

1-1/ مفهوم تكنولوجيا الاتصال

2-1 / خصائص ومميزات تكنولوجيا الاتصال

3-1 / دور تكنولوجيا الاتصال في مجتمع المعلومات

2/ إستراتيجية تكنولوجيا الاتصال

1-2 /اثر تكنولوجيا الاتصال الحديثة على المؤسسة

2-2 / تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومرونة المؤسسة

3-2 / تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الجزائرية

3/ المنظور السوسيولوجي لتكنولوجيا الاتصال

1-3 / نظرية الماركسية

2-3 / نظرية البنائية الوظيفية

3-3 / نظرية الإدارة العلمية

4-3 / نظرية التحديث

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد حظيت تكنولوجيا الاتصال باهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين في مجال التسيير التنظيم ،فهي تعمل على جعل المؤسسة تعمل بطريقة جيدة وبالتالي تستطيع تحقيق أهدافها لقد أصبح استخدام هذه التكنولوجيا يمثل ضرورة وحتمية من اجل مواكبة سيرورة العمل في كافة مجالاته ،في مجتمع معلوماتي يتطور بصفة مذهلة ،وتأثيراتها المباشرة على العمل ،وتعزيزها لقدرة المنظمة التنافسية من خلال اخذ أبعادها بعين الاهتمام والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والعمل الإداري وتحديثه مع توفر نظم معلومات إدارية ووسائل اتصال حديثة ،نمط اتخاذ القرارات ،مرونة الهيكل التنظيمي ووضوح المسؤوليات وضوح السياسات الإدارية ومدى مرونتها وإمكانية تطبيقها ،ولأهمية هذا الموضوع سنتناوله بشيء من التفصيل .

1- ماهية التكنولوجيا الاتصال :

1-1 مفهوم تكنولوجيا الاتصال : N.C.T. NewCommunication Technology

يمثل مفهوم تكنولوجيا الاتصال أهم وابرز المنطلقات الأساسية للخوض في جوهر الموضوع،و يمكن العرض لهذا المفهوم من خلال دلالة كل من شطريه: تكنولوجيا technologie والاتصال communication. إذ تعد كلمة التكنولوجيا la technologie من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس والتأويل، إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية technique في حين يرى آخرون بأن هناك اختلاف واضحا بينهما[1] إذ يميزون بين "Technique" &"Technologie" .

التقنية : هي كيفية التصرف، طريقة، وسيلة، أو فعل مجسد عن طريق تجميع خاص لعناصر (مورد معرفة، حركة يد عاملة، الخ) و التي تسمح بتحويل و تحويل فقط للمواد

[1] غسان قاسم اللامي : **إدارة التكنولوجيا مفاهيم ومداخل وتطبيقات**، دار المناهج، الأردن ،2007 ، ص 22.

الأولية إلى منتج، فالتقنية تعمل على مزج عناصر المعرفة الخاصة بميدان ما بغية اتخاذ شكلها النهائي كمنتج[1].

التكنولوجيا: يقصد بها المعرفة المنهجية للتقنية، فهي مجموع المعارف العلمية التقنية التي يجب أن نتحكم بها من أجل تشكيل الأهداف، فالتكنولوجيات تتطور وفق العلوم.والتقنيات فهما متلازمتان، و تنتشر بفعل انسياق السريان العادي أو التقليد[2].

كما أن كلمة التكنولوجيا كلمة يونانية الأصل لذا لا وجود لها في كتب اللغة القواميس العربية وهي تتكون من مقطعين هما (techno) تعني التشغيل الصناعي (logo)و التي تعني العلم أو المنهج، بذلك تتكون عندنا كلمة واحدة وهي علم التشغيل الصناعي[3].

يعرف المعجم (Webster) التكنولوجيا بأنها اللغة التقنية و العلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض علمي، فضلا عن كونها مجموعة الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو لمعيشة الناس و رفاهيتهم، أما التقنية كما يوردها المعجم ذاته بأنها أسلوب أو طريقة لمعالجة التفاصيل الفنية، أو طريقة لانجاز غرض منشود، كما تعرف أيضا بأنها التركيبة المناسبة من مخرجات أو منتوجات التكنولوجيا لتحقيق أهداف إنتاجية محددة، إما التكنولوجيا فتعتني بتطبيق المعرفة العلمية لتصنيع منتوجات معينة، وقد يمتزج مفهوم التكنولوجيا بمفهوم العلم لتفاعلهما في الميادين التطبيقية، فالتكنولوجيا عبارة عن معرفة الكيف أو الوسيلة (know how) بينما يمثل العلم معرفة الأسباب (know why)إذ يأتي بالنظريات القوانين ويعد العلم مصدرا للمعرفة الأساسية ومرتكز أساسيا للتكنولوجيا وبهذا يكون معنى الكلمة كلها "علم الوسيلة "الذي يستطيع بها الإنسان أن يبلغ مراده، كما نستطيع أن نقول عنها

[1] الطيب داودي، سولاف رحال، فيروز شين: **اليقظة التكنولوجية كأداة لبناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية** ورقة عمل قدُمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر .

[2] رتيبة حديد ونوفل حديد: **اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة، ورقة عمل ق دُمت إلى المؤتمر الدولي8 –9مارس 2005**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،ورقلة، الجزائر.

[3] محمد هاشم الهاشمي: **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**،ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص44.

بأنها توظيف العلم لخدمة مختلف نواحي الحياة التطبيقية.للإشارة فقد تعددت وتباينت آراء المهتمين لتحديد مفهوم التكنولوجيا تبعا لاختلاف وجهات النظر فهناك من يرى بأنها تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة لتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير أساليب العمل، بينما يعرفها البعض الأخر بأنها الأساليب والعمليات الفنية التي تستخدمها لتغير المداخلات مثل المعرفة الطاقة ورأس المال إلى مخرجات تتمثل في السلع والخ [1].

ويحددها الدكتور "زاهر أحمد"في ثلاث مفاهيم أساسية [2]:

أولا: التكنولوجيا كعملية :(technology asa pocess) وهو التطبيق المنظم للمحتوى العلمي أو المعلومات بغرض اداء محدد يؤدي في النهاية إلى حل مشكلة معينة.

ثانيا: التكنولوجيا كمنتج (technology as a product) :محصلة تطبيق الأساليب العملية لتكون في المساعدة في إنتاج الآلات و الخامات، فالفيلم كمادة خامة آلة العرض نفسها، هما نتاج للتطبيق التكنولوجي للمفاهيم والأساليب العملية يطلق على الآلات(hard ware) ، والمواد الخام (technology as a) (soft ware) .

ثالثا: التكنولوجيا كمزيج للأسلوب و المنتج : (mix of process andprodect)

ومن هنا يتضح أن عملية الاختراع تصاحبها إنتاج ، وبالتالي لا يمكن فصل التكنولوجيا كأسلوب عنها كمنتج وأوضح مثال على ذلك هو الحاسب الآلي فنفس الجهاز يصاحبه دائما تطور في إنتاج البرامج وتوسع كبير فيها.

في حين يذهب **الدكتور حسن عماد المكاوي** إلى القول بان التكنولوجيا تعني علم التقنية حيث الدقة ويعرفها بأنها " مجموعة من النظم والقواعد التطبيقية و أساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستحدثة لبحوث أو دراسات مبتكرة في مجالات الإنتاج و الخدمات كونها التطبيق المنظم للمعرفة و الخبرات المكتسبة،والتي تمثل مجموعات الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العملية و بالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية".[3]

---

[1] غسان قاسم اللامي: **مرجع سبق ذكره** ، ص 25.

[2] أحمد زاهر : **تكنولوجيا التعليم التصميم وا نتاج الوسائل التعليمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1997 ،ص 21-22.

[3] حسن عماد المكاوي :**تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، 1993 ، ص96 .

فيما **عرفها أسامة الخولي** بأنها" مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، في إطار اجتماعي و اقتصادي معين". [1]

وفق" **برنت روبين**" **تكنولوجيا الاتصال** هي: " أي أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أوتخزين أو استقبال أو عرض البيانات".[2]

كما **تعرف التكنولوجيا** على أنها " : عملية أو مجموعة من العمليات تسمح من خلال طريقة واضحة للبحث العلمي، تحسين التقنيات الأساسية وتطبيق المعارف العلمية من أجل تطوير الإنتاج الصناعي".[3]

انطلاقا من استعراضنا لجملة من التعاريف المتعلقة بمفهوم التكنولوجيا،فبإمكاننا أن نقول بان مفهوم التكنولوجيا يشير إلى الأساليب الفنية البشرية في صناعة وعمل الأشياء، ونظرا لان الأساليب الفنية البشرية في صناعة عمل الأشياء تعني ابتكار الإنسان للأدوات والآلات والأجهزة .....فان التكنولوجيا بذلك تصبح لصيقة بالنشاط الإنساني منذ بدئ الخليقة،وذلك انطلاقا من الرؤية التي تعرف الإنسان باعتباره "حيوان صانع الأدوات ونظرا لان الأدوات والأساليب هي في تطور مستمر، فان ذلك يقودنا نحو إمكان وصف التكنولوجيا التي ابتكرها الإنسان في العصور السابقة بالتكنولوجيا البدائية، ووصف التكنولوجيا التي ابتكرها الإنسان في العصور الحديثة بالتكنولوجيا المتقدمة، بينما توصف التكنولوجيا التي يبتكرها الإنسان في الزمن المعاصر بالتكنولوجيا الفائقة.

نظرا لارتباط التكنولوجيا بالبدايات الأولى للإنسان، فإن ذلك يوضح بأن التكنولوجيا كانت السابقة على العلم بمفهومه المتعارف عليه، ولكن هذا السبق لا ينطبق إلا على التكنولوجيا البدائية،بينما يصبح السبق للعلم على كل من التكنولوجيا المتقدمة و الفائقة اللتين تنطلقا بالضرورة من نظريات ومبادئ علمية

[1] أسامة الخولي : **القرارات التكنولوجية واثرها في وسائل الإعلام**، دار النهضة العربية، الاسكندرية ،2000 ، ص41 .

[2] محمود علم الدين: **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحف**، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص13.

[3] عبد الفتاح بوخمخم، كريمة شابونية : **تسيير الكفاءة ودورها في بناء الميزة التنافسية** ورقة عمل قدمت إلى الملتقى الدولي حول تسيير المؤسسات ، المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، 12-13 نوفمبر2005 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر.

راسخة[1] ، وقد يدفعنا ربما هذا القول بأن التكنولوجيا تمثل الوجه التطبيقي للعلم. بينما العلم هو الخلفية النظرية والمنهجية للتكنولوجيا فمثلا:نظرية "**إسحاق نيوتن عن الجاذبية** "تنتمي إلى العلم، ولكن استخدامها في دفع الصواريخ تنتمي إلى التكنولوجيا،إذا فالتمايز بين كل من مفهومي العلم والتكنولوجيا واضحا فإذا كان العلم هو النظرية فان التكنولوجيا هي التطبيقات المتعددة لهذه النظرية انطلاقا من الفهم السابق فانه يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها استخدام الإنسان للعلم المتمثل في المعارف النظرية في مختلف الأنشطة التطبيقية و الإنتاجي.

1-1-2 مفهوم الاتصال:

الاتصال: "الاتصال هو إرسال من جانب واحد لرسائل موجهة بغرض تحقيق تغيير في الرأي، العادة، أو سلوك المستقبل".[2]

كما أنه: " هو عملية مستمرة ومتغيرة تتضمن انسياب أو تدفق أو انتقال الأشياء". [3]

أما علماء نظم المعلومات فينظرون إلى الاتصال من وجهة النظر الرياضية والإحصائية والهندسية فيعرفونه على أنه" استقبال وترميز وتخزين و تحليل و استرجاع وعرض و إرسال المعلومات".[4]

يشير **مفهوم الاتصال:** إلى عملية نقل المعلومات من أجل التواصل بين أطراف الاتصال"وتتم هذه العملية لنقل المعلومات باستخدام الإشارات أو الألوان أو الكلمات والرموز المختلفة، و هو محور الخبرة الإنسانية، ويعتمد المجتمع المنظم على الاتصال من كل الأنواع، ومع التطور الوسائل الالكترونية واستخداماتها في معالجة

---

[1] محمد محفوظ: **تكنولوجيا الاتصال،دراسة في الأبعاد النظرية والعملية** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،2005 ، ص 10.

[2] لمين علوطي: **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال ،جامعة الجزائر،2003-2004، ص 14.

[3] إبراهيم بختي،**تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،على الخط :
http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf,29/04/2008,09:58

[4] أحمد ماهر: **كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الاتصال**، الدار الجامعية، مصر،1998، ص ص 23-24.

البيانات أصبحت ظاهرة الاتصال شديدة الأهمية والتأثير في إدارة شؤون المجتمعات المتقدمة[1] .

إن كان الاتصال يمثل احد الأنشطة التي تشترك فيها كافة الكائنات الحية التي تتصل ببعضها البعض باستخدام أساليب مختلفة ولهذا يتم تمييز الاتصال بين البشر عن باقي الأنشطة الاتصالية للكائنات الأخرى بان نطلق عليه تعبير "الاتصال الإنساني "، وينقسم حقل الاتصال الإنساني – إذا نظرنا إليه بأسلوب نحو التعميم العلمي إلى قطاعين رئيسيين وهما:

قطاع الاتصال غير المؤسسي: وهو الذي يضم أنشطة الاتصال الإنساني الشخصية أو الجماعية التي لا تعتمد على أي تنظيم مؤسسي لنقل الرسائل الاتصالية بين الأفراد.

قطاع الاتصال المؤسسي: وهو الذي يضم أنشطة الاتصال الإنساني الشخصية أو الجماعية أو الجماهيرية التي تعتمد على تنظيم مؤسسي لنقل الرسائل الاتصالية بين الأفراد، وينقسم قطاع الاتصال المؤسسي إلى ثلاث قطاعات نوعية تتمثل في:

قطاع الإعلام: ويضم كافة المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الإعلامية وشبه الإعلامية والتي تنقسم إلى تخصصات وظيفية متعددة (صحافة، إذاعة، تلفزيون،وكآلات الأنباء ...).

قطاع الاتصال: ويضم كافة المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الاتصالات والتي تنقسم إلى وظيفيا إلى تخصصات متعددة(الاتصالات الهاتفية، التلغراف، الفاكس البريد .....).

قطاع المعلوماتية: ويضم كافة المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة المعلوماتية والتي تنقسم إلى وظيفيا إلى تخصصات متعددة (قواعد البيانات، بنوك المعلومات،المكتبات..). هذا يوضح لنا بان مفهوم الاتصال أوسع واشمل من مفاهيم الاتصالات أو الإعلام أو المعلوماتية، ورغم عدم تداخل كل من مفهوم الاتصالات

[1] حسن عماد المكاوي ومحمود سليمان :**تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،2000 ،ص6 .

مفهوم المعلوماتية مع مفهوم الاتصال إلا أن مفهوم الإعلام يترادف كثيرا مع مفهوم الاتصال[1] .

على رغم من وجود قدر كبير من التمايز بينهما ينطلق من حقيقة أن مفهوم الإعلام يشير إلى"عملية نقل المعلومات الإعلامية بين أطراف الاتصال "في حين أن مفهوم الاتصال يشير كما أوضحنا إلى عملية نقل المعلومات بصفة عامة، وبالتالي يقتصر مفهوم الإعلام على التعامل مع المعلومات الإعلامية حيث أن المقصود بالمعلومات الإعلامية، المعلومات التي تحمل قيمة معرفية عامة يترتب عليها اثر معرفي لدى الجماهير المتلقين بخلاف المعلومات التي تحمل قيمة معرفية خاصة لا يمكن اعتبارها معلومات إعلامية. وانه جدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي الفائق أدى إلى سقوط الحدود الفاصلة بين العناصر الثلاثة التي يتكون منها مفهوم الاتصال بحيث باتت الأنشطة الإعلامية تتداخل مع الأنشطة الاتصالية ومع الأنشطة المعلوماتية،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة الإمكانيات، التكنولوجية المتاحة في وسائل الاتصال الحديثة مثل: جهاز الكمبيوتر والهاتف النقال حيث تتداخل فيها الأنشطة الاتصالية الثلاثة بحيث يمكن استخدامها كوسيلة إعلام لمتابعة المواد الإعلامية أو كوسيلة معلومات للدخول إلى بنوك المعلومات أو المكتبات.

لقد أدى التقدم التكنولوجي إذا إلى ترابط العناصر الثلاثة التي يتكون منها مفهوم الاتصال ودمجها معا في بنية إعلامية، اتصالية ومعلوماتية واحدة[2] .

3-1-1 **تعريف تكنولوجيا الاتصال:** انطلاقا من عرضنا السابق لكل من مفهوم التكنولوجيا و مفهوم الاتصال باعتباره مصطلح مركب، سنحاول الآن عرض أهم التعريفات المقدمة لمفهوم تكنولوجيا الاتصال ومن هذه التعريفات نجد تعريف "**روين**" حيث عرفها بأنه أي آلة أو تقنية أو وسيلة خاصة تعمل على إنتاج أو تخزين او استرجاع أو توزيع أو استقبال أو عرض المعلومات، وهناك من يعرفها أيضا بأنها :

[1] محمد محفوظ: **مرجع سبق ذكره** ، ص 11-12.

[2] **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 13-15.

الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها استرجاعها وعرضها[1]

.ومنهم من عرفها بأنها مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي التي يتم من خلالها جمع المعلومات أو البيانات المسموعة و المرئية المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية ثم تخزين هذه البيانات للمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية. أو الرسائل أو المضامين المسموعة،أو مسموعة مرئية، أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى أخر وتبادلها " وقد تكون تلك التقنيات آلية أو الكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور.

-عرفها آخر أيضا بأنها« التي تعمل على الحصول على المعلومات الرقمية والمكتوبة واللاسلكية و الصوتية ومعالجتها وتخزينها ونشرها بواسطة مجموعة من الأجهزة الالكترونية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الكمبيوتر[2].

في حين يحددها **عبد الباسط محمد عبد الوهاب** : بأنها تلك الأدوات أو المعدات أو الأجهزة التي تختص بجمع و تخزين و استرجاع وإرسال وعرض المعلومات و البيانات سواء كانت مرئية أو مصورة أو بيانية أو مسموعة أو مرسومة، ليستفيد منها الفرد والمجتمع، وذلك في اختياره مما تتضمنه من معلومات و بيانات يحتاج إليها وتسهل عليه الاختيار، وتتمثل تلك التكنولوجيا الاتصالية الحديثة فيما تقدمه هذه التقنيات من خدمات فيما يلي:

أقمار الاتصال الصناعية،الحاسبات الشخصية، أجهزة الهاتف،الفيديو تكس التلتكست،الكابلات المحورية،الألياف الضوئية أقراص الفيديو بأنواعها، البريد الالكتروني، شبكات الانترنت، عقد

[1] حسن عماد المكاوي ومحمود سليمان علم الدين:**مرجع سبق ذكره** ، ص6 .

[2] محمد تيمور،ومحمود علم الدين : **الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال**، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ،1997 ،ص 122.

المؤتمرات عن بعد وتعرف تكنولوجيا الاتصال بأنها (مجموعة من النظم والقواعد التطبيقية لأساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستحدثة لبحوث أو دراسات مبتكرة في مجالات الإنتاج والخدمات كونها التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتسبة والتي تمثل مجموعات الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العملية بالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية).

كما عرفت أيضا بأنها : مجمل المعارف والخبرات و المهارات المتراكمة والمتاحة الأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية المستخدمة في جمع المعلومات و إنتاجها لتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات وتجربة ذلك عمليا كما أنها تعد ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، وهي نسبية بطبيعتها وتربط اشد الارتباط بدرجة تطور كل مجتمع، وما قد يعد حديثا في مجتمع ما قد يعد تقليديا في مجتمع آخر[1] ، ويتجه بعض الباحثين والمختصين إلى تحديد مفهوم تكنولوجيا الاتصال وفقا لنظرة شمولية ومتكاملة متضمنة كلا المصطلحات:التكنولوجيا،المعلومات،المجتمع معا، حيث يرون أن التكنولوجيا وسيلة ضرورية لانجاز المهام تيسر تحقيق أهداف الحياة الإنسانية طبقا لقيم المجتمع وتلبية رغبات الأفراد وبما يعني أن تكنولوجيا الاتصال تتضمن جوانب ثقافية و تأثيرات مجتمعية،و لا تقتصر فقط على الجانب التقني، فالتكنولوجيا هي جزء متكامل في مصفوفة اجتماعية أكبر[2].

1-2 خصائص ومميزات تكنولوجيات الاتصال:

" لكل شيء خاصية وسمة تميزه عن غيره من الأشياء دون غيره، وهكذا بالنسبة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، لها أيضا خصائص وسمات تعرف بها. "[3]

---

[1] أسماء حسين حافظ: **تكنولوجيا الاتصال الإعلامي التفاعلي في عصر الفضاء الالكتروني ألمعلوماتي والرقمي**، ط1 ، الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2005 ، ص 25.

[2] أسماء حسين حافظ: **مرجع سبق ذكره** ، ص 26.

[3] محمد تيمور، محمود علم الدين: **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

على الرغم أيضا من أن الوسائل الاتصالية التي أفرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه في عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، إلا أن هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة بإشكالها المختلفة، مما يلقي بظلاله وتفرض تأثيراتها على الاتصال الإنساني بوسائله الجديدة، وابرز هذه السمات التي تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هي :التفاعلية: وتطلق هذه السمة على سلسلة الأفعال الاتصالية التي يستطيع الفرد(ا) أن يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية، فالمرسل يرسل ويستقبل في الوقت في الوقت نفسه وكذلك المستقبل،ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ المشاركين بدلا من المصادر، ويطلق على ممارستهم هذه بالممارسة المتبادلة أو التفاعلية، كما دخلت مصطلحات جديدة في عملية لاتصال مثل الممارسة الثنائية، التبادل، التحكم، المشاركين .. وقد أورد الباحثون في هذا الموضوع بعض الوسائل التي تحقق نوعا من التفاعل بين المستخدم المرسل وذلك مثل: التلفزيون التفاعلي الكمبيوتر الشخصي، الصحف الالكترونية..وغير ذلك من الوسائل الإعلامية التي يستخدمها الجمهور في تبادل المعلومات مع المرسل " كما تعد التفاعلية خاصية من خصائص تكنولوجيا الاتصال ينتج عن خدمة التفاعل انحسار تحكم الدولة في مصادر المعلومات والأخبار وأصبح الفرد مسؤولا مسؤولية كاملة في اختيار معلوماته وبرامجه وذلك وفق اتجاهه وإمكانيته وقدرته الإدراكية، وهذا ما تنبأ به علماء المستقبل بعد تتبعهم لحركة التطور التكنولوجي المتسارعة وكذا للخدمات الإخبارية التي تقدمها هذه الأخيرة "[1] ، إذ تنبؤا بظهور خدمات تكون متاحة عبر خطوط التلفزيون للطلب، أو خدمات إخبارية تحت الكمبيوتر، وهو ما تحقق فعلا في خدمات مثل: التلفزيون التفاعلي، الصحف الالكترونية الانترنت.

اللاجماهرية: " وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه غالى فرد واحد أو جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، وتعني أيضا درجة تحكم في النظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى

[1] حسن عماد المكاوي : **مرجع سبق ذكره**،ص 19.

مستهلكها، وهو ما تحدثنا عنه سابقا في فكرة تقديم خدمات إخبارية تحت الطلب،وهناك دلائل عديدة تشير إلى أن مفهوم" القرية العالمية" التي زعم **مارشال ما كلوهان** تحقيقها بسبب تطور وسائل الاتصال الجماهيري في الستينات، قد تحول إلى مئات الآلاف من المقاطعات الصغيرة المنعزلة بسبب التوجه الفردي لوسائل الاتصال،وميلها إلى تفتيت الجماهير الضخمة بل أصبحت "وسائل الجماهير الصغيرة".[1]

اللاتزامنية: وتعني إمكانية إرسال الرسائل و استقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه فمثلا في نظم البريد الالكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة لتواجد مستقبل الرسالة قابلية التحرك أو الحركية: " فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدميها الإفادة منها في الاتصال من أي مكان في أثناء حركته مثل: الهاتف النقال، الهاتف المدمج في ساعة اليد، وجهاز الفيديو يوضع في الجيب، وجهاز فاكس ميل يوضع بالسيارة أو جهاز كمبيوتر مزود بطابعة كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان لآخر بكل يسر وسهولة "[2].

قابلية التحويل: هي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى أخر ،كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسائل المسموعة إلى رسائل مطبوعة والعكس،وهي في طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية وقد ظهرت مقدماته في نظام مينتيل الفرنسي، فالحدود أو الفروق التي كانت تميز وسائل الجماهيرية عن بعضها البعض قد زال بعضها وبعضها الأخر في طريقه إلى الزوال، فالأفلام السينمائية يمكن عرضها في دور السينما وعلى شاشة التلفزيون وعلى أشرطة الفيديو كاسيت وعلى الاسطوانات المدمجة على الرغم من اختلافهما في الشكل .

---

[1] سعد لبيب المكاوي: **الإعلام الإذاعي وعالمية الاتصال**، العدد56، مجلة الدراسات الإعلامية المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة، 1991،ص 44.

[2] شطاح محمد وآخرون : **القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم الاجتماعية والسلوكية لدى الشباب الجزائري**، دراسة ميدانية، عين مليلة، دار الهدى، ص 100.

قابلية التوصيل: وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنويعه كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع، وذلك عن طريق وضع معايير فنية لهذه الأجهزة يتم الاتفاق عليها بين هذه الشركات .

الشيوع والانتشار: ويعني به الانتشار المنهجي لنظام الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، لا يكون حكرا على الأثرياء فقط وإنما ليشمل كل فئات وطبقات المجتمع يأتي ذلك بدعم الأثرياء لتلك النظم الجديدة لكي تشمل القادرين، فكل وسيلة تظهر تبدوا في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة،نلمح ذلك في الهاتف و الفاكس ميل، وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الأطراف المعينة، وفي رأي الفن توفلر أن من المصلحة القوية للأثرياء هنا، أن يجدوا طرقا لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليشمل لا ليقصي من هم اقل ثراء، حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها .

التدويل أو الكونية: البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية،حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة، كتعقد المسالك التي تتدفق عليها رأس المال الكترونيا عبر الحدود الدولية ذهابا وإيابا من أقصى مكان في الأرض إلى أدناه في أجزاء على الألف من الثانية إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان من العالم . تلبية رغبات كل فرد: لقد استطاعت تكنولوجيا الاتصال الحديثة من تلبية رغبات جميع الأفراد، وهذا ما عزز من توجه وسائل الإعلام الرقمية إلى تكييف الخدمات التي تقدمها بما يتناسب وحاجات المستخدمين هذه الظاهرة يرى فيها .

صغر حجمها: " تتسم تكنولوجيا الاتصال الحديثة بسرعة معالجتها للمعلومات ونزعتها التي تبنى على نماذج متنامية الصغر من حيث الحجم، بل إن البعض يذهب إلى القول بان المستقبل القريب يعد بإمكانية بناء حامل حاسوبي ذو سعة تخزينية ولا يتعدى حجمه طابع بريد أو ربما أقل وهذه الظاهرة يطلق عليها في الأدبيات العلمية بالنانوتكنولوجيا "nanotechnologie .

اندماج الوسائط الإعلامية: لقد مكنت تكنولوجيا الاتصال الحديثة وعلى رأسها الانترنت من دمج عدة مضامين من خلال اعتمادها على الوسائط المتعددة فمثلا

يمكن الاستماع على البرامج الإذاعية أو التلفزيونية على الانترنت كما يمكن إجراء عمليات البحث .

تلبية رغبات كل فرد: لقد عزز هذا التوجه نحو الاندماج إلى تكيف الخدمات التي تقدمها وسائل الإعلام بما يتناسب وحاجات المستخدمين، فهذه الظاهرة يرى فيها عالم المستقبليات والاستشراف "الفن توفلر " عودة إلى انفرادية المعيار، حيث يمكن أن نتوقع اليوم الذي تصبح فيه الكتب والأفلام وباقي الوسائل الإعلامية كمنتجات مرنة تقدم للمستهلكين حسب خصوصية احتياجاتهم ومجتمع المعلومات.

1- 3 دور تكنولوجيا الاتصال في مجتمع المعلومات :يعتبر ميلاد مجتمع المعلومات ثورة تماثل التغيرات التي شهدها العالم على إثر اختراع الحروف الهجائية و الطباعية Walter Erdelen نائب مدير عام اليونسكو لقطاع العلوم الدقيقة والطبيعية.

أحدثت ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في السنوات القليلة الماضية تغييرات نوعية في العديد من أوجه الحياة للدرجة حيث مهدت الطريق للانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وقد أخذت هذه الثورة تترك آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع المعاصر بشكل غير مسبوق كما ونوعًا، وتمثل شبكة المعلومات أحد مظاهر ثورة المعلومات فهي تؤدي دورا أساسيًا في صياغة الأنشطة الرئيسية للإنسان في شتى نواحي الحياة، فأصبح من خلالها إزالة حواجز الزمان والمكان ومع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة أصبحت شبكة الإنترنت بصفة خاصة همزة الوصل بين دول العالم والمحرك الفعال لمختلف الأنشطة والمجالات لجميع فئات المجتمع على المستوى العالمي وقد شهد العالم زيادة مطردة في أعداد مستخدمي الإنترنت.

كما أن التركيز الشديد على دور تكنولوجيا الاتصالات في مجتمع المعلومات دفع بالكثير من الباحثين خاصة الاجتماعيين منهم والمختصين في الاتصالات يعتبرونها مقياسا حقيقيا لقياس تطور الدول والشعوب نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه الاتصالات في نشر المعلومات بأشكالها المختلفة

في أي بقعة من العالم فتكنولوجيا الاتصال تتمتع بخصائص ايجابية كثيرة و لو أمكن الاستفادة منها فإن الدّول النامية تستطيع أن تضيق من الفجوة العلمية والتقنية والاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة، فهذه التقنية والتكنولوجيا لها تأثير ايجابي كبير يزيد من إنتاجية الفرد والمجتمع و ييسر الاستغلال الأمثل للموارد و الثروات، مع تخفيض الهدر منها، وتوفير مناخ يعطي أفضل مردود لرؤوس المال العالمية،و أيضا فإن هذه التقنية تساعد على حسن التخطيط على اتخاذ القرار الأصلح و الأنسب لحاجة المجتمع، فإن كان اختراع الطباعة في القرن **15** يمثل حدثا عظيما في تاريخ البشرية لأنه ساهم في نشر المعرفة والأفكار، فقد أشار المؤرخ Lord Acton إلى أن اختراع الطباعة أحدث أثرين اثنين: أولهما أفقي ساعد جمهورا متزايد العدد في النفاذ إلى المعرفة بكيفية أيسر من ذي قبل، والأخر عمودي مكن الأجيال اللاحقة من الانتفاع بالأعمال الفكرية للأجيال السابقة، فإنه بظهور الانترنت وتوسع شبكتها قد تغيرت القواعد الحالية التي تبنى عليها كيفية الحصول على المعلومات والمستجدات فأصبح كل فرد بإمكانه أن يستمع إلى محطته الإذاعية ويشاهد برنامجه التلفزيوني أويقرأ صحيفته اليومية و هو جالس في منزله وهذا إلا غيض من فلقد أدت سهولة تبادل المعلومات بفضل شبكة المعلومات العالمية التكنولوجيات الأخرى لإعلام إلى حدوث ثورة في كامل مناحي الحياة بدءا بالتجارة العلمية وانتهاء بطريقة تواصلنا مع الأفراد، ومن المعلوم أن الشبكة العنكبوتية العالمية قد تم تطويرها خصيصا لتمكين مجموعات متباعدة من الأفراد من التواصل فيما بينهم، بل ومكنت الأفراد من التواصل المباشر غير المقيد بمسؤوليتهم محققة بذلك الحق في الاتصال الذي كان في السابق مطلب ضروري في حين أصبح بفضل التكنولوجيات تجسيدا واقعيا .

كما يرى المدافعون عن تكنولوجيا الاتصال أن المجتمعات الصناعية نجحت في تسخير التكنولوجيا لخدمة مجتمعاتها، كما منحت القوة والمكانة لأناس عديدين وحققت فوائد كثيرة للجمهور، فلم يعدوا متلقين سلبيين حيث أصبح لهم دورا ايجابيا ومؤثرا من

خلال عمليات الانتقاء والاختيار، والتي تمكنهم من التكيف مع انفجار المعلومات بالسيطرة عليه كما وكيفا، ويتوقع هؤلاء أن تلعب المعلومات دورا مهما في تاريخ العالم مثلما لعبت قوة العمل والحجر والبرونز والمعادن والطاقة، كما سيزيد الاعتماد على التقنية وسيبتعد على الطاقة والمواد الخام ، فالمعلومات ستحل محل العمل ورأس المال[1] .

فالتطور التكنولوجي الحاصل في مجتمع المعلومات ينم عن بداية عهد جديد لوسائل الإعلام يكون فيه الاتصال سيد الموقف وتقاس فيه قوة الأمم والأفراد بمدى تحكمها في مسالك المعلومات وتدفقها، وهكذا ستفقد الطاقة الآن موقعها كمنتوج استراتيجي لتحل المعلومة محلها بكل ما يعنيه ذلك من معالجة فعالة للبيانات وتخزينها وتوزيعها ويرى **جيرار تيري** (GérardThery) أن الثورة ستشهد سبقا أسرع لان التكنولوجيات تتطور هي الأخرى بخطى اكبر مما عليه الآن، و من هذا المنطلق فإنها ستتغير بشكل جذري الهياكل الاقتصادية وأنماط التنظيم والإنتاج وقدرة الأفراد على الوصول إلى المعرفة والترفيه وأساليب العمل والعلاقات الاجتماعية[2] .

دور تكنولوجيا الانترنت في مجتمع المعلومات: يشير فرانسيس بأن مفهوم مجتمع المعلومات النابع من أطروحات اقتصادية يوحي في نفس الوقت إلى "واقع " والى مشروع مجتمع معلوماتي .

- **واقع:** يعتمد على المكانة التي تحتلها المعلومة في حياتنا المعاصرة وتعويض الآلات الميكانيكية بالآلات الالكترونية .

- **مشروع مجتمع:** ويكمن في الأهداف و الطموحات التي يرجى تحقيقها بفضل الانفتاح على شبكة جديدة للاتصال مثل الانترنت .

إن التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وعلى رأسها الشبكة العالمية الانترنت قد أحدثت ثورة جذرية في نظم الإعلام ولاسيما مع ظهور النظام الرقمي والإعلام المتعدد،فقد سمحت التطورات التكنولوجية الحديثة بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات عبر مختلف الأوعية والأشكال متعدية بذلك عائق الزمان والمكان.

---

[1] سيد بخيت: **الصحافة والانترنت**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000، ص 20.

[2] ناجي جمال الدين ورضا النجار:**تكنولوجيا المعلومات الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام بالمغرب العربي**، الجولة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، تونس، نوفمبر، 2005، ص ص25-26 .

لقد ولدت هذه التغيرات كلها مفهوم" مجتمع المعلومات " الذي يطلق حاليا على كل المجتمعات المعاصرة القائمة أساسا على الاستعمال المكثف للمعلومات وعلى جميع الأصعدة.

فمع الانتشار الواسع للانترنت اتخذت الكثير من الدول المجتمع ألمعلوماتي الانترنت كمشروع ينبغي العمل على ترقيته والوصول به إلى الواقع،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي السباقة في ذلك، إذ شرعت في هذا المشروع الضخم وتبناه نائب رئيس الولايات الأمريكية السابق البارغور أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات **1992** التي فاز بها **كلينتون** وكان التأكيد على هذا المشروع شديدا من قبل الثنائي **غور وكلينتون** في خطابهما لمجموعة الدول السبع قائلين « بان إنشاء شبكات النقل السريعة للمعلومات يمثل أولوية عاجلة لكل الدول المتطورة التي ترغب في دخول هذا المجتمع،ولقد سمحت ثلاث ندوات (**بيونس ايرز 1994، بروكسل 1995، وجواهان سبورغ 1996)** للرئيس كلينتون وخاصة نائبه الغور بنشر أطروحاتهم المتعلقة بالمجتمع ألمعلوماتي الشامل لدى المسؤولين في العالم[1]،وان كانت البلدان المصنعة قادرة على مسايرة الثورة العلمية والتكنولوجية وعلى السير بنفس السرعة التي تطبع التقدم التكنولوجي فالبلدان النامية مطالبة بالمقابل بذل جهود جبارة لانجاز البني الأساسية الضرورة والحصول على المعرفة اللازمة للاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتحتم إدخال تغير عميق على المجتمع في البلدان النامية: أي أن تعيد هذه البلدان هيكلة أنظمة التسويق والابتكار، أن تغير مخططاتها التربوية وتعزز قدراتها الوطنية وتغير أولوياتها السياسية.

تعد الانترنت أفضل ما يمثل مجتمع المعلومات لأنها نتيجة تلاقي سمتي عصرنا: المعلومات والاتصالات، و الانترنت اليوم أداة رئيسية للنشر العلمي وتبادل المعلومات والتبادل الاقتصادي والتعاون في مجالات البحث العلمي والاقتصاد الصناعة، وهي أداة تساعد في نقل التكنولوجيا والتنمية وفي نشر الثقافة والتواصل بين

[1] Ramonet Ignacio :**la tyrannie de la communication** , Parism éditiongalilèè,1999, p179

الشعوب مما خلق ثقافة الكترونية حديثة تعتمد على الحوار بين الشعوب، والحوار بين اللغات المختلفة والانترنت لا تزال بعيدة عن الاستخدام المباشر لخدمة التنمية الشاملة بالمعنى الضيق للكلمة، ولكن مجرد استخدام الانترنت في البلدان العربية يوفر تواصلا أكبر مع المجتمع ألمعلوماتي العالمي، ومع أهم أدوات هذا المجتمع: الانترنت، مما يساهم في تهيئة أرضية جيدة للانطلاق في مجال التنمية، فمن المعروف أن الاقتصاديين اليوم يعملون على إدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظريات التنمية مثل نظرية النمو الجديدة، فالعلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، وتدل الإحصائيات على أن أكثر من 50% من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة،وهكذا أصبح الاستثمار في المعلومات والانترنت أحد أهم عوامل الإنتاج، فهو يزيد في فرص العمل، ونحن نرى أن دور الانترنت هي جزء هام من دور قطاع المعلومات ككل، كما أن مؤشرات الانترنت هو جزء هام من المؤشرات العامة لقطاع المعلومات، وتدل وثيقة بعنوان " فرنسا في مجتمع المعلومات" منشورة على موقع الوزارة الأولى الفرنسية على الانترنت أن النمو و في قطاع المعلومات في أوروبا يبلغ 03% أي ما يعادل خمسة أضعاف معدل نمو الاقتصاد العام في أوروبا البالغ0,6 %، وقد بلغ معدل نمو القوة العاملة في قطاع المعلومات12,04 % أي بين عام " 1993– 1994 "[1]، إذا لقد أصبح قطاع المعلومات قاطرة التنمية والتطور الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، وتعد الانترنت أحد الأسس الهامة لهذا العامل الأساسي ولهذه التحولات الجذرية ، كما أن كثير من البضائع تباع عن طريق الانترنت، وحتى بعض الفنادق يتم الحجز فيها عبر موقعها على الانترنت ، فالجزائر كغيرها من مجتمعات العالم تسعى للوصول إلى تحقيق تطور وتنمية على مدى السنوات القادمة ولكن هذا بالتأكيد لن يتأتى إلا من خلال مجموعة من العناصر، وتعتبر الجزائر إحدى دول العالم النامي وينطبق عليها ما ينطبق على الدول النامية من التبعية الاقتصادية والمعلوماتية لدول العالم المتقدم،ولهذا فإن خطواتها الأولى نحو مجتمع المعلومات لا تزال تتعثر في بدايتها.

[1] ربحي مصطفى عليان :**مجتمع المعلومات والواقع العربي**، ط1 ، دار جرير، عمان، 2006 ، ص ص110-112 .

2 – إستراتيجية تكنولوجيا الاتصال الحديثة والمؤسسة:

إن نجاح المؤسسة اليوم أصبح يتوقف بشكل كبير على مدى قدرتها على مواكبة التغيرات المستمرة في بيئة العمل التي تعمل بها في ظل المنافسة الشديدة التي أصبحت المؤسسات تتعرض لها، على إثر الانفتاح الاقتصادي العالمي وخصوصا أمام المتغيرات التكنولوجية التي تتضمن استعمال الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج من أجل تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج، مما أوجب الاهتمام بالتطور التكنولوجي، حتى أصبح مطلبا أساسيا للنهوض في ظل المتغيرات المتسارعة في بيئة العمل.

2-1 آثار تكنولوجيا الاتصال الحديثة على المؤسسة :إن ما تمتاز به تكنولوجيا الاتصال الحديثة من سرعة في الإنجاز ودقة وكفاءة عاليتين في الأداء ومرونة في تبادل المعلومات وتداولها جعل المؤسسات على اختلاف نشاطاتها، تعتمدها كمدخل من مدخلاتها، إلاّ أن هذا المدخل ساهم في تغيير جذري لأنماط العمل والتنظيم والاتصال،حيث سنحاول معرفة أهم هذه الآثار المترتبة عن تبني هذا المبتكر الجديد.

2-1-1 التحولات في مجال التوظيف وتنظيم العمل: نتج عن ثورة الاتصالات والمعلومات تحولات مهمة في أنماط التوظيف وهيكل المهن وأسلوب أداء أسواق العمل وذلك في:

2-1-2 الهياكل التنظيمية: حيث تشير بعض الدراسات أن هناك تأثيرا واضحا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة على الهياكل التنظيمية، التي تمثل: "البناء أو الإطار الذي يحدد التركيب الداخلي للمؤسسة، أي يوضح تقسيم العمل أفقيا ورأسيا، والوحدات الإدارية الأساسية والفرعية المكلفة بإنجاز هذه الأعمال" حيث يمكّن الحاسوب من القيام بالعمل الإداري في نطاق ضيق وفعال، فبإمكانه جمع الوحدات وخلق تكامل تنظيمي بين دوائر كثيرة من المؤسسات ومصالحها، فلكثير من الأنشطة الإدارية من التقارب ما يسمح بإدماجها في نظام الحاسوب، هذا التقارب يمكّن الموظفين من الاستفادة الكاملة من مجموعة الأنشطة في مكان واحد، استنادا إلى هذه المتغيرات التنظيمية التي يحدثها

الحاسوب، فإن ذلك يفرض بالضرورة دمج أو إلغاء و استحداث بعض الأقسام أو الوحدات بالهيكل التنظيمي للمؤسسة[1].

2-1-3 تغيرات في التركيب المهني والمهارية لقوة العمل: إذ بدأنا نشهد التقليص التدريجي لفئات العمالة الماهرة لصالح الفئات المهنية والفنية الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وهذا ما ساهم في استبدال اسم الموظف "بالتكنوقراطي" وهو الشخص الذي يمارس السلطة ، بفضل كفاءته التقنية، وبروز رؤية العقل "التكنوقراطي" المعتمد على الحاسوب[2] ، إلاّ أن هذا الأسلوب من شأنه التأثير السلبي على الشغل من خلال تقليص توظيف الأفراد، بالنسبة للمؤسسات المستفيدة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة بشكل واسع، مما يؤدي إلى فقدان عدد كبير من مناصب العمل وتفشي البطالة،إضافة إلى أنه عند التعامل معها فإنها تحتاج إلى التدرب عليها لاكتساب عدد من المعارف والمهارات وللتمكن من تشغيلها والمحافظة عليها، وتقترح بعض الدراسات أنه بالرغم من حدوث بطالة في بعض المجالات نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال خاصة الحاسبات الآلية، فإن الحاجة ماسة إلى ممارسين للتعامل معها مما يقلل بدوره حجم البطالة التي يمكن أن تنجم عن إحلال التقنية محل الإنسان[3] ، والمطلوب في هذه الحالة هو أن يعمل ممارسوا التقنيات والمستفيدون متقاربين لتفادي السلبيات.

2-1-4 تغيرات في تنقلية العمل: إذ أدت تكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى تغيرات جذرية في مفهوم تنقلية العمل ، فلم يعد مفهوم "التنقلية" مرتبط بالتنقلية الجغرافية، بل أصبح هناك تنقلية مجازية للعمل على الصعيد العالمي من خلال فضاء الاتصال الإلكتروني،وبالتالي لم يعد الموقع الجغرافي سجنا للواهب والقدرات التي تستطيع المساهمة في التقسيم الدولي للعمل[4] .

---

[1] طراد خوجة سميرة: **أداء الإدارة الجزائرية في ظل ثورة المعلوماتية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية الموارد البشرية، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص ص 29-30.

[2] علي محمد رحومة: **الإنترنيت والمنظومة التكنواجتماعية**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2001،ص 334.

[3] عجلان بن محمد الشهيري: **التقنيات المكتبية الحديثة والوظائف الإدارية المعاونة**، منشورات مركز البحوث والدراسات الإدارية، الرياض، 1999، ص 70.

[4] بابا عبد القادر: **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي**،www.Unio-chlèf.dz ، (23/01/2008).

قد ترتب عن هذا التغير زيادة التعاون بين المؤسسات المتباعدة جغرافيا، وظهور مصطلح الجماعة المتعارضة"Groupe de collaboration" ، وتستخدم خصوصا لهذا الغرض تكنولوجيا البريد الإلكتروني والمؤتمرات عن بعد عن طريق شبكة الإنترنيت.[1]

2-1-5 تغيير نمط العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل: مما أثر في أسلوب أداء سوق العمل، حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على العمالة التي تعمل في منازلها لحساب المؤسسات الصناعية و الخدماتية الحديثة، كما يتم اللجوء بشكل متزايد للعمالة بعض الوقت وليس كله كما هو الحال في البلدان المتقدمة[2].

2-1-5-1 **عملية اتخاذ القرارات:** تبين القرارات الإدارية قدرة المؤسسة في تسيير شؤونها ومستقبلها، وقد عرفت عملية اتخاذ القرار بأنها: "عملية الاختيار الأمثل بين بدائل متاحة لحل وتحتاج عملية اتخاذ القرارات إلى عنصر مهم وهو المعلومات مشكلة ما، أو لتحقيق هدف معين[3]وتحتاج عملية اتخاذ القرارات إلى عنصر مهم وهو المعلومة الصحيحة والتي وفرتها تكنولوجيا الاتصال الحديثة بشكل هائل خاصة ما تلعبه شبكة الإنترنيت في توفير المعلومات نتيجة انفتاحها على العديد من الأفراد والمؤسسات، كما أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة أثرت على مركزية أو لامركزية القرارات، حيث إن هناك اتجاهان متباينان حول هذه المسألة، حيث يذهب **الاتجاه الأول:** إلى أن استخدام حاسوب كبير في المقر المركزي –الرئيسي– يرتبط بجميع أجزاء المؤسسة بواسطة شبكة اتصالات تسمح بمركزة بعض عمليات صناعة القرار، وكذا بالعمليات التي سينجر عنها تخفيض في عدد الفروع والمخازن ومواقع العمل.

بينما يرى **الاتجاه الثاني** أن استخدام الحاسوب يؤدي إلى لامركزية أكثر، وذلك لأن شبكات الحاسوب موزعة على مواقع العمل المختلفة، مكّنت المدراء في الإدارات العليا من تحويل صلاحيات صناعة القرارات في الإدارات الوسطى [4] .

---

[1] Alex Muccheilli , Les sciences de l'information et de la communication, Paris : Hachette, 2001, P73.

[2] محمود عبد الفضيل: **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة**، دار الشروق، القاهرة،2001 ، ص 12 .

[3] محمد فهمي وطلبة وآخرون: **الحاسب ونظم المعلومات الإدارية**، ا،المكتب الجامعي الحديث، د.ت.ن، الإسكندرية ص442.

[4] طراد خوجة سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص 32 .

بناءا عليه فإن النظام الآلي المعتمد على الحاسوب يشجع الاتجاهين أو النمطين معا،إما مركزية و لامركزية القرارات وللمؤسسات أن تختار النمط المناسب لسياستها ورؤيتها الخاصة، أو المزج بين الأسلوبين معا للاستفادة من مزاياها وتجنب سلبياتها.

2-1-5-2 **الزبون:** لا يمكن للمؤسسة أن تعيش إلا إذا كان لها زبون، وقاعدة نشاطاتها هي تأمين طلبات هؤلاء الزبائن، وكلما فهمت حاجاتهم بصورة أفضل كلما أعطت المجتمع عامة قيمة أكبر وزادت من أرباحها، ولتفهم حاجات الزبون بصورة أفضل لابد من الاقتراب منه قدر الإمكان، أي مضاعفة قنوات وإمكانيات تبادل المعلومات بين ممثليها والزبائن الحاليين والمحتملين، وإدخال تكنولوجيا الاتصال الحديثة لعب دورا كبيرا في إنتاج وتوزيع قواعد معطيات هائلة حول المستهلكين، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات للزبائن للتعرف أكثر على المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها.

2-1-5-3 **عملية الإنتاج:** إن أحد العناصر الأكثر تنظيما لعرض مؤسسة اقتصادية معينة هو بالتأكيد سعره، ولتقديم أسعار تنافسية يجب أن يكون للمؤسسة تكاليف إنتاج أقل ارتفاعا من تكاليف منافسيها، لذلك يجب أن يكون جهازها الإنتاجي فعال، ومن أجل ذلك لابد أن تستخدم أقل ما يمكن من الموارد لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات[1].

هذه العلاقة بين الكمية المنتجة والموارد المستخدمة تدعى الإنتاجية، لقد أضحت الزيادة المطردة في الإنتاجية أحد القوانين الأساسية لتطور المؤسسات الاقتصادية،والتكنولوجيا الاتصالية الحديثة أثّرت بصورة كبيرة على الإنتاجية من حيث أداء العمل بدقة، الرفع من مستوى جودة العمل، تخفيض تكاليف الأداء، مع تقليص الوقت المستغرق حيث تمكّن التكنولوجيات من ممارسة عدة نشاطات في وقت واحد، مثل استقبال وإرسال الرسائل على عناوين متعددة في وقت واحد، تقليل الجهد المبذول من الموظفين لما تتطلبه بعض الأعمال من جهد عضلي وذهني، إضافة إلى قدرة التقنية في تحسين مرونة العمل وأدائه بصورة أفضل .

2-1-5-4 **عملية الاتصال:** إن خاصية السرعة في الأداء التي تتميز بها التقنيات الاتصالية الحديثة أدت في إحدى صورها إلى تحسين أساليب الاتصال بين الوحدات الإدارية على شكل نقل البيانات والمعلومات، سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها،وكذلك حرية ممارسة ذلك الاتصال، تحتفظ وسائط التقنية بسلامة المعلومات سهولة انسيابها بيسر وسهولة [2] ، حيث استطاعت المؤسسات عن طريق الحاسوب الاتصال من قواعد المعلومات، داخل الإدارة أو خارجها، للحصول على المعلومات التي تهمها، ويتم ذلك خصوصا عن طريق شبكة الإنترانت الإكسترانت، وما تتيحه هذه الشبكات من المشاركة في الوقت، أو ما يطلق عليها بالمشاركة الزمنية، بمعنى أن

[1] أنطوان إيريس: **شبكات الإعلام**، ترجمة فؤاد شاهين، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص 18.

[2] عجلان بن محمد الشهيري: **مرجع سبق ذكره**، ص69.

إمكانية الوصول إلى أجهزة الإدخال والإخراج في الحاسوب المركزي متاح لعدة أشخاص في الوقت نفسه .

نظرا للتأثير الكبير الذي باتت تلعبه NTIC على الاتصال المؤسساتي والمؤسسة ككل، فإن العديد من المؤسسات في العالم اليوم، تسعى إلى مواكبة واقتناء هذه التكنولوجيات، حيث اتسع الوعي العالمي بأهميتها ودورها في بناء وتطوير المؤسسات . وليس هناك حتى الآن إحصاءات خاصة لقياس حصة الاتصال من القيمة المضافة الاقتصادية، غير أن الشكل 01 يعطي فكرة عن المبالغ المخصصة حاليا من قبل المجموعات الصناعية الكبرى لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، هذه النسب بلغت مستوى مهم والتي تعبر عن مدى وعي هذه المؤسسات بأهمية ودور NTIC في المؤسسة وذلك على اختلاف نشاطاتها [1].

شكل 01 : النسب المئوية المخصصة لـ NTIC بالمؤسسات الكبرى في ارقام اعمالها.

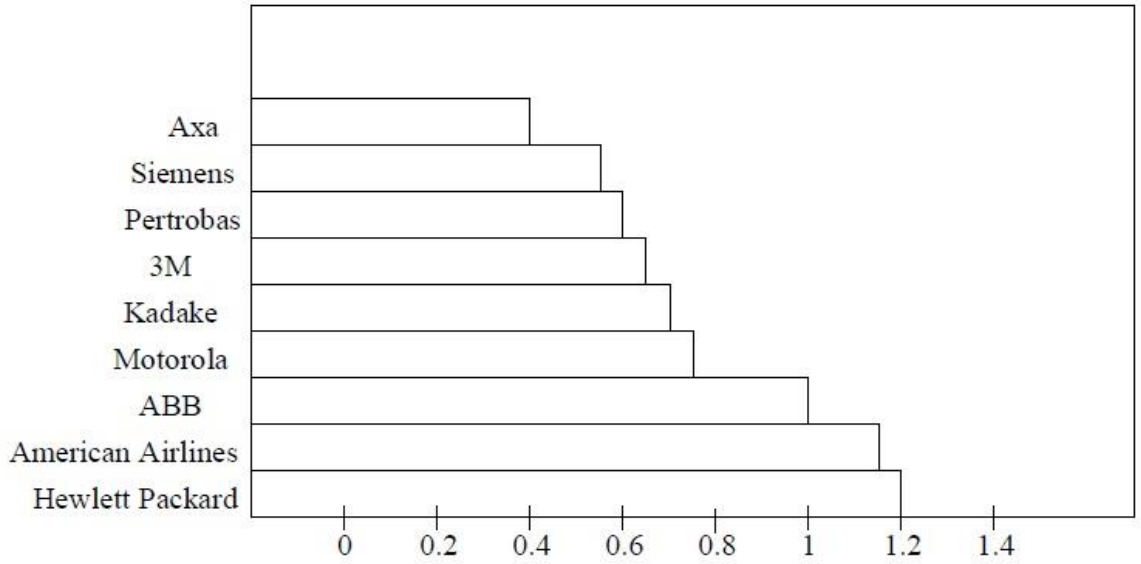

رغم التأثير الإيجابي الكبير لتكنولوجيا الاتصال الحديثة على المؤسسات ، إلا أن لها آثار سلبية، تتلخص أساسا في تقليص توظيف الأفراد وكذا إمكانية اختراق الشبكات من

[1] أنطوان إيريس: **مرجع سبق ذكره**، ص 22 .

خلال الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات للحصول على المعلومات، أو ارتكاب جرائم الفيروسات ويمكن تلخيص آثار NTIC على المؤسسة[1] ، في الشكل 02.

شكل 02 : أثار لـ NTIC على المؤسسة.

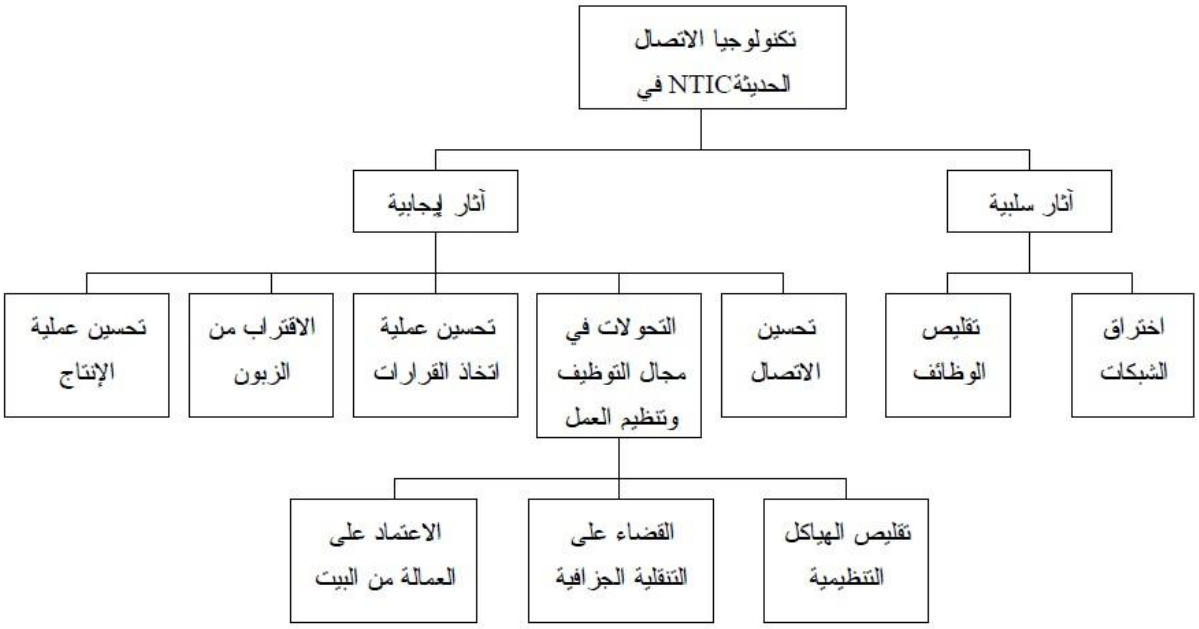

عموما يمكن القول أن الصدمة التكنولوجية أدت إلى ظهور مناهج تنظيمية جديدة في المؤسسات، فبفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة ظهر تطور في حركية المعلومة الناتجة عن التفاعل بين التغير التقني والتغير التنظيمي، والذي حول بعمق المرور من المعلومة المكتوبة أو المنطوقة المركزية إلى المعلومة الشبكية المتداولة. ظهر الإبداع المعرفي كعملية جماعية داخل المؤسسات أو خارجها،والتي يجب أن تعد بطريقة منظمة وجيدة وهذا ما يحتاج إلى الخبرات في إطار ما يعرف بتكنولوجيا المشاركة والتعاون.[2]

التكنولوجيات، كدراسة المشكلات المصاحبة لهذا التبني أو الإدماج سواء الحالية أو المستقبلية، وعليها الاهتمام أكثر بإشكالية تدريب الأفراد وتكوينهم في هذا المجال الحديث .

[1] من إعداد الطلبة.

[2] Dominique Foray , **L'économie de la connaissance**, Paris , Découverte, 2000, P 25.

2-2- تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومرونة المؤسسة :

2-2-1إستراتيجية تكنولوجيا الاتصال الحديثة ونظام المعلومات: في ظل المحيط الجديد تغيرت النظرة للاتصالات والمعلومات، أي بصورة أشمل تم تثمين دور نظام المعلومات(System d'information) ، هذا الأخير يشير بوضوح إلى مدى قوة تأثير تكنولوجيا الاتصال الجديدة، هذه التكنولوجيا يمكن أن توفر ميزة تنافسية إستراتيجية، إذا ما تم تسييرها بكفاءة وفعالية وخاصة إذا ساهمت فعلا في دعم التكامل بين الاتصال الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية.[1]

هذا سيوفر أسلوبا أو مدخلا لتطوير استراتيجيات نظم المعلومات المستندة المتكاملة مع إستراتيجية المؤسسة ، حيث تقوم هذه المؤسسة بتطوير إستراتيجية لتكنولوجيا الاتصال عن طريق تحديد الأثر المحتمل أولا، ثم تقييم المعلومات والنظم المطلوبة لإتمام الإستراتيجية، ومن ثمة تحديد مدى أفضلية إتمام نظم المعلومات عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

2-2-2 الأثر الاستراتيجي لتكنولوجيا الاتصال الحديثة على مرونة المؤسسة :

تعرف المرونة بأنها القدرة على الاستجابة السريعة لحدث غير متنبأ به و غير مبرمج،والذي يغير من طبيعة منتوج معين، أسلوب إنتاجه، خدمة أو حجم الطلب.

كما يعرفها "هومان "Homman" "بأنها "القدرة على الاستجابة لمختلف طلبات الزبائن"،كما تقاس المرونة بفترة دورة أو سرعة الاستجابة، أما "غراتاكاب "Gratacap"" فقد قدم عدة تصنيفات للمرونة، من بين أنواع المرونة التي قدمها هي المرونة الخارجية للمؤسسة، حيث ربط مرونة المؤسسة الخارجية بالمتغير الذي اعتبره استراتيجيا وهو المحيط، فاعتبر أن للمؤسسة مرونة داخلية وأخرى خارجية، وانطلاقا من المرونة الخارجية للمؤسسة وارتباطها بالمحيط كمتغير استراتيجي صنّف "**غراتاكاب**" المرونة على أنها: "قدرة متخذ القرار على تسيير المعلومات الآتية من محيطه بهدف التأقلم".

فالملاحظ حسب نفس الكاتب أن هناك عدة مرونات للمؤسسة، مجملها تبحث في قدرة

[1] بوريش نصر الدين: **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة للتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد** ، مثال الجزائر،**www.univ-Chlef.dz**،(2008/01/23).

النظام على التغيير، أو التغيير بسهولة أو الاستجابة بشكل إيجابي مع المحيط الجديد. قدرة متخذ القرار على تسيير المعلومات لها ارتباط وثيق بجودة نظام المعلومات، وهذا بدوره يتأثر بجودة تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أو عجز متخذ القرار في استغلالها أو الاستفادة منها، هذين العاملين سيؤثران على جودة، وسرعة الحصول على المعلومات هذا يؤثر على سرعة وجودة اتخاذ القرار كنتيجة لذلك، تتأثر سرعة استجابة المؤسسة سواء من ناحية الوقت، أو من ناحية طريقة الاستجابة، ومن هنا يظهر التأثير الاستراتيجي لتكنولوجيا الاتصال الحديثة على مرونة المؤسسة سواء أكان تأثيرا كامنا أو ظاهرا على سرعة الاستجابة، أو على قدرة النظام على التغير أو التغيير وكذا التأثير على قدرة متخذ القرار في تسيير المعلومات أو في اتخاذ القرارات

2-3- تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الجزائرية :

2-3-1الجهود الجزائرية في مجال إدماج تكنولوجيا الاتصال الحديثة في نشاط المؤسسات :

واجهت المؤسسات الجزائرية تغيرا كبيرا وسريعا، سواء على مستوى المحيط الوطني أو العالمي، فلو تطرقنا إلى التطور التاريخي الذي مرت به المؤسسات الجزائرية لوجدناها منذ بداية المخططات التنموية، تمتعت بإمكانيات مادية ومالية ضخمة استخدمت كأساس للسياسات أو المخططات التنموية والتغير الاقتصادي والاجتماعي .ويمكن إبراز أهم سمات هذا التطور كما يلي[1] :

- **التميز بالتخطيط المركزي:** حيث اتسمت هذه الفترة بضعف مستويات الأداء عموما،انخفاض مستوى الإنتاج، تعطل روح المبادة لدى المسير وغير ذلك.

- محاولة وضع إصلاح شامل ابتداء من الثمانينات، حيث بدأ الاهتمام بمعيار الفعالية الاقتصادية والبحث عن الترشيد الاقتصادي، ثم تمت إعادة الهيكلة وأعيد النظر في أسلوب المركزية المفرطة، وكيفية استغلال الطاقات الإنتاجية، غير أن مستويات الأداء لم تتغير نسبيا.

- بعد إعادة الهيكلة اعتمد مشروع استقلالية المؤسسات العمومية، ثم تلتها الخوصصة.

[1] ناصر دادي عدون: **الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادي** ،دراسة نظرية تطبيقية،د.م.ن،د.د.ن،2004،ص 27.

– إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ومازالت تشهدها، أشعلت روح المنافسة (المحلية والخارجية)، كما حركت نوعا ما العزيمة والإرادة في التحديث و العصرنة لطرق أساليب الإنتاج والتسويق الحديثة، وما ساعد على ذلك هو موجة الإصلاحات التي مست الجوانب التنظيمية والقانونية والمؤسساتية، التي كانت في مجموعها من أجل الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وانطلاقا من أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة من أهم المتغيرات التي تحقق ميزة تنافسية للمؤسسة تبدأ الاستفسارات حول إستراتيجية مبادرات الدولة الجزائرية في إدماج هذا المبتكر الجديد إلى مؤسساتنا الاقتصادية:

2-3-2-إستراتيجية الجزائر في تبني التكنولوجيات: نظرا لأهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة، عملت الدول على تكوين وتطوير قاعدة تكنولوجية صلبة، والجزائر كغيرها من الدول أصبحت واعية بأهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة ودورها في المؤسسات، ولذلك لجأت خلال العشريات الأخيرة إلى وضع إستراتيجية، استهدفت من خلالها ترقية مجال تكنولوجيا الاتصال، وقد سطرت لهذا الغرض برنامجا صناعيا يتكون من ثلاث مراحل هي كالآتي[1] :**المرحلة الأولى 1987-1985:** سعى برنامج المرحلة الأولى إلى إقامة النشاطات المتكاملة والتركيبية للحواسيب الدقيقة، وتكثيف الطاقات الوطنية بغية تطوير تطبيقات البرمجيات التي تحظى باهتمام دول العالم.

المرحلة الثانية 1992 -1987: في هذه المرحلة تم توسيع استخدام الحواسيب الدقيقة وتطوير البرمجيات والصيانة.

المرحلة الثالثة 2000-1992: ساهمت هذه المرحلة في تعميق صناعة الحواسيب الوطنية، وذلك من خلال الاعتماد على المنتجات المحلية بدل عمليات الاستيراد المتواصلة، وهي تشمل البرمجيات والمكونات وعمليات الصيانة .

حاولت الجزائر خلال هذه المراحل، انتهاج سياسة التصنيع المكثف، بغية الانتقال من إشكالية التحويل التكنولوجي إلى إشكالية التحكم التكنولوجي الذي يعتبر رهانا أساسيا للسياسات الصناعية.

[1] طراد خوجة سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 54-55.

لقد أبدت الجزائر حاجة ملحة لتطوير هذه الصناعة الحديثة منذ الثمانينات، وبالرغم من مجهوداتها المعتبرة فقد لجأت إلى عمليات الاستيراد والاستعانة بإطارات الأجنبية، ومع ذلك تبقى المؤسسات الجزائرية بعيدة عن تحقيق الاستقلالية التكنولوجية.

-2-3-3 المبادرات: عملت الجزائر منذ عدة سنوات على تعزيز قدرتها التعليمية الإدارية لمواكبة التغيرات التقنية والاقتصادية، وذلك من خلال عدة إجراءات جاءت لتجسيد الدور المستمر الذي أصبحت تضطلع به تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية ورفع مستوى الأداء ومن مبادراتها [1]:

البحث والتطوير: بغرض الالتحاق بالركب الحضاري دعمت الجزائر ميادين البحث والتطوير، من خلال إنشاء وحدات مشتركة للبحث بين المعهد الوطني للإعلام الآلي الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية، وبين المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي والمؤسسة الوطنية لصناعة الإلكتروكيمياء.

نشر الحواسيب: لضمان السير الجيد للمؤسسات الجزائرية قامت الدولة باقتناء أجهزة حواسيب وتوزيعها على بعض المؤسسات دون غيرها، نتيجة للتكلفة الباهظة لقد كانت بداية نشر أجهزة الحواسيب ضعيفة إذ لم تكن تملك منها سوى أعداد قليلة، لكنها تداركت هذا النقص حينما انخفضت تكاليفها وصغر حجمها، لذلك شهدت سنوات الثمانينات انتشارا واسعا لها، مما شجع الكثير من المؤسسات على اقتنائها والاستعانة بخدماتها، أما بداية استخدام هذه الأجهزة فقد كان في المؤسسات العمومية، كما حصل في الدول المتقدمة وشمل قطاعات البريد والمواصلات سابقا، قطاع التعليم وغيرها من القطاعات،وتدريجيا انتقلت إلى تسيير الإنتاج في المركبات الصناعية الكبرى كمركب الرويبة وسيدي بلعباس والحجار.

قد اهتمت الجزائر فيما بعد بتكوين الإطارات وإعادة رسكلة الأعوان العاملين بمختلف المؤسسات التي تم حوسبتها، بغية تطوير مهاراتهم وتحسين مستوى خدمتهم .

شبكة الإنترنيت: تمكنت الجزائر بفضل جهود مركز البحث في الإعلام الآلي والتقني "Cerist"من إقامة شبكات محلية خاصة، تم ربطها بشبكات إقليمية ودولية وذلك في

[1] طراد خوجة سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص 56 .

مارس 1994، كانت المرة الأولى التي تربط فيها الجزائر بشبكة الإنترنيت، ووفقا لإحصائيات 2000 فقد تم ربط أكثر من 44 مؤسسة وطنية وهيئات أخرى كقطاع التعليم العالي والقطاع الطبي والاقتصادي[1].والآن تقوم مجوعة مهمة من المؤسسات العامة الخاصة وحتى الصغيرة والمتوسطة، بمجهودات لتطوير أنظمة المعلومات والشبكات المحلية " Intranet " ومواقع الويب، إلا أن المؤسسات الاقتصادية المستعملة تبقى قليلة خاصة العمومية، فبغض النظر عن بعض القطاعات كالصكوك البريدية، الطيران، البنوك التي تعرف تطورا وتوسعا ملحوظين بفضل أوعية سريعة وفعالة للمعطيات، إلا أن مستويات الأداء تبقى ضعيفة، إضافة إلى أن مواقع الويب التي أنشأتها المؤسسات لا تمثل بصورة موضوعية نوعية المواقع، فهناك مواقع ضعيفة من ناحية المحتوى وأخرى من ناحية الشكل[2] ، لذلك اتجهت الجزائر نحو تدعيم التعاون الدولي حيث سخّرت السلطات الوطنية ميزانيات مهمة لمشاريع التعاون في هذا القطاع خصوصا في مجالات التكوين والتحويل التكنولوجي وأيضا تمويل المشاريع، كالبرنامج التعاوني الذي كان مع البنك العالمي لإنشاء قطب تكنولوجي[3].

مما من شأنه أن يسمح بتزويد المؤسسات الاقتصادية ببنك المعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات،كما سيساهم في تحسين أوعية الاتصال الموجودة.

2-3-4 وضعية تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الجزائرية:

لقد مكنت الدراسات الميدانية والبحوث المقارنة حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،من الخروج بانطباع مفاده أن المؤسسة الجزائرية تغيرت، وأنها استفادت من الفرص التي أتاحتها تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ميدان الاتصال المؤسساتي،التسيير،التنظيم، أو في ميداني الإنتاج والترويج، غير أن هذا التغير حدث بدرجات متفاوتة، ولم يمس كامل النسيج الاقتصادي[4].

---

[1] طراد خوجة سميرة: **مرجع سبق ذكره**، ص 57 .

[2] الرابطة الولائية للأنشطة العلمية والتقنية للشباب، **واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في الجزائر**، www.Lmastj26123.fr،(2008/02/16).

[3] دون كاتب: **قطاع تكنولوجيا الاتصال على موعد مع إنجازات2008**، www.defense-arab.com ، (2008/02/16).

[4] ناصر دادي عدون: **مرجع سبق ذكره**، ص167.

الملاحظ أن الكثير من المؤسسات الجزائرية، تمتلك تجهيزات تكنولوجية للاتصالات التي من أبرز أمثلتها الحاسوب والشبكات(les réseaux) ، ولكن دون توفر ما يكملها خاصة من جانب الإطارات الكفاءات التي تحسن استعمالها، أو من جانب نقص البرامج الحديثة (Les logiciels)المناسبة للظروف والتقنيات الحالية.

وكذلك دون توفر التنظيم الاجتماعي الضروري، أي أن هناك غياب الاهتمام والجدية في استعمالها والوعي الحقيقي لأهدافها، فرغم أن تاريخ الإعلام الآلي في الجزائر يعود إلى سنة 1969، إلا أن هذا المجال بمؤسساتنا يبقى بعيدا عن الشيء المطلوب، إذ أن الأنظمة الاتصالية المتوفرة المتميزة بالكلاسيكية التي أدخلت منذ سنوات سابقة، تعتبر ثقيلة ونتائجها غير جيدة .

أما الأنظمة الحديثة فأغلب المؤسسات تمتلك أجهزة إعلام آلية حديثة، وكذلك أنظمة معلوماتية إعلامية (Systèmes d'information informatisés) بشكل تام تخص الأجور، وهناك من المؤسسات ما يملك مصلحة أو جهاز خاص بالتنظيم والإعلام الآلي، والمحاسبة العامة خاصة، لكنه لا يخرج عن إعداد الأجور، الاستثمارات، الميزان الشهري، تقييم الجرد للمواد إلا أن الشيء الغريب في العديد من المؤسسات التي تمتلك أجهزة وأنظمة الإعلام الآلي أنها تقوم ببعض الأعمال يدويا، والتي من المفروض أن تستعمل فيها الإعلام الآلي، مثل تسيير المخزونات، كما أن متخذي القرارات من المستويين الاستراتيجي والعملي، لا يستعملون الحاسوب في أعمالهم اليومية إلا

نادرا،بالرغم مما يعانونه من كثرة المعلومات وتراكمها في تقارير مفصلة وكمادة خام تصل إليهم يوميا[1].

في مؤسسات أخرى فإن توفر أجهزة الإعلام الآلي، لا تعني لدى مسيريها أدوات مساعدة للتسيير ولا تقنيات حديثة ومفيدة بشكل كبير يجب استعمالها، بل بالعكس قد نجد مؤسسات لديها هذه الأجهزة ولا تتوفر على أنظمة إعلامية وبرامج مقبولة في التسيير ،نظرا لعدم الاهتمام بالموضوع أو لقدم الأنظمة المتوفرة دون العمل على تغييرها للاستفادة منها،

[1] نصر الدين بوريش:**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة للتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات**، المحيط الجديد، مثال الجزائر، www.univ-Chlef.dz،(2008/01/23).

وهذه الظاهرة في الواقع مكملة لظاهرة عدم توفر العديد من تقنيات التسيير، وخاصة الضرورية منها في العديد من المؤسسات، وهناك من المسؤولين يردون على التساؤلات حول القضية بعدم الحاجة إليها، والبعض قد تخلى عنها بعد أن حاول سابقا تطبيقها، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة في جزء كبير منها إلا بـ :

– سوء فهم أهمية هذه الأجهزة ودورها في التسيير الحديث.

– ضعف التكوين والكفاءة لدى المسؤولين خاصة في المستويات المتوسطة والعليا من الإدارة، رغم وجود إمكانات إعادة الرسكلة والتكوين في بعض المؤسسات خاصة التي لديها معاهد تكوين تابعة لها.

– ضعف الاهتمام بهذه الوسائل قد يعود في جزء منه إلى عدم فعالية هذه التجهيزات أمام أنماط التسيير السابقة، التي لا تعتبر بها بقدر ما تعتبر وتستعمل طرق وأساليب التسيير الحديثة، وقد تتخذ في كثير من الأحيان قرارات خارج المؤسسة تماما سواء في التوجيه أو في الأسعار وغيرها.

– التظاهر بعدم الحاجة إلى هذه الوسائل والذي قد يكون مرده إلى رفض التغيير لدى المعنيين، وهو نوع من رفض التكنولوجيا في التسيير لأسباب يمكن أن تعود إلى بعض ما سبق. وهذا قد لوحظ أيضا في العديد من المؤسسات الجزائرية أن عملية شراء أو استيراد أجهزة الإعلام الآلي وتشغيل إطارات ومستعملي هذه الأجهزة كلها كموضة لتغيير وتحسين الديكور في مكاتب المسؤولين وبعض المصالح، ومصدر للتسلية في العديد منها دون وعي بالتكلفة الضائعة في ذلك.

في الأخير يمكن القول أن تأهيل العقليات أصبح من المسائل الرئيسية، لتوطين فكرة إدخال وتبني التكنولوجيات الحديثة في المؤسسة الجزائرية، إضافة إلى الاستخدام الجيد الواعي لها حتى تستطيع المؤسسة الجزائرية من مواكبة الأنساق الجديدة للمنافسة ومسايرة المؤسسات العالمية.ومع التحسين الطفيف، تبقى مؤسساتنا كبقية مؤسسات الدول المتخلفة، تعاني ودون المستوى العالمي الذي يؤهلها للدخول في المنافسة الدولية، وهذا لا يعني أنها لا تملك القدرات على كسب المعرفة والإبداع، وإنما وجودها في محيط بيئي غير مشجع وغير مساعد على الإبداع، وهذا لتردي مستوى الأداء المعرفي للمجتمع ككل الذي انعكس بالسلب على مستوى أداء المؤسسات بصفة خاصة . وأمام هذه الوضعية

تبقى المؤسسات الجزائرية مجبرة على التكيف مع ما يحدث من متغيرات عالمية والاندماج في الجو الحديث وإما أن تهمش، لذا يجب عليها أن تتعلم كيف تتكيف مع المتغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ككل لاسيما فيما يتعلق بالتحول التكنولوجي ويجب أن تدرك بأن الابتكار يمدها بالتفوق التنافسي في مواجهة التحديات المطروحة سواء أكان على المستوى العالمي أو المحلي، مع الاهتمام بتكوين الكفاءات البشرية التي من شأنها تسيير هذه المبتكرات.

3- المنظور السوسيولوجي لتكنولوجيا الاتصال:

لقد تعدد الاهتمام بالموضوع، فتنوعت حوله الجهود الفكرية والنظرية فسعيا منا لتشخيص الواقع وفهمه، بالخصوص ما تعلق منه بمجال العمل والمؤسسات .

كان الاهتمام في هذه الدراسة، بالجانب النظري كمصدر خصب لتنمية الإطار الفكري للباحثتين وتعديل وتقويم الفرضيات،من جانب التفسيرات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، ليتبين مدى أهمية الموضوع في قالب التحليلات والتفسيرات النظرية، ومختلف الأبعاد المنتقاة منها .

من بين النظريات التي درست الموضوع بعناية هي النظريات التالية:

3-1 نظرية الماركسية:

لا يمكننا تحاشي النظرية الماركسية عند حديثنا عن موضوع التكنولوجيا وتغير القيم الثقافية و الاقتصادية، لأن مجمل النظرية تصب في هذا القالب، سواء في علاجها لظاهرة التطور أو الطبقية أو الإقتراب، أو تقسيم العمل...، فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن القيم حقائق واقعية توجد في إطار اجتماعي اقتصادي، وترتبط بحياتنا العملية ارتباطا وثيقا، إلا أن البناء الاقتصادي للمجتمع هو المصدر الرئيسي للقيم، لأن هذه الأخيرة نسبية وذات طبيعة ديناميكية، تتشكل وتتطور بتطور النسق الاقتصادي وذلك لوجود تأثيرات تبادلية بين البناء التحتي والفوقي، وأن العامل الذي يتحكم في تطور العالم لا يعود إلى الفكر وإنما يعود إلى الأحوال الاقتصادية التي تسود أي مجتمع.

يضيف **ماركس** " أن القيم الإنسانية المطلقة لا يمكن أن توجد في مجتمع يتسم بالصراع بين الطبقات، لكنها سوف توجد قطعا حينما تزول الملكية ويزول معها استغلال الإنسان للإنسان وهذا لا يكون إلا بتحقيق الشيوعية تحقيقا كاملا".[1]

في التحليل السوسيولوجي الماركسي يحاول معالجة قضايا التخلف والصراع والتغيير التنمية في إطار التحليل الديالكتيكي للعلاقة بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج وبين الوجود التاريخي للوعي الاجتماعي .وبين التنظيم الاجتماعي والشعور بالاغتراب يختصر كل هذا في مقولته المشهورة "أنه ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم" ولأن العمل الإنساني بالنسبة له هو مصدر القيمة، وفي مرحلة معينة من تطوره تكون القوى الإنتاجية المادية في المجتمع في صراع مع العلاقات المتواجدة بالإنتاج مع علاقات الملكية، وعندما تتطور قوى الإنتاج تتحول هذه العلاقات إلى قيود، ومن ثم فإن التقدم التقني يحدث ضعفا في العلاقات الموجودة بين رأس المال الثابت (أدوات العمل)، ورأس المال المتحرك (عمل الإنسان) في حين الرابطة الضرورية الكامنة بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، أسست البناء الاقتصادي للمجتمع، الذي يغير بسرعة البناء الفوقي، خاصة فيما يخص مجال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى آخر.[2] وبالتالي يتحدد التقدم بالنسبة لـ Marx بتطور قوى الإنتاج، التي تؤدي إلى تراكم الأموال، لما ينتج عنه اختلاف توزيع ملكية وسائل الإنتاج الذي أدى إلى انقسام المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين متعاديتين هما الطبقة البرجوازية القليلة العدد التي تستحوذ على وسائل الإنتاج، وطبقة البروليتاريا الكثيرة العدد، التي لا تملك إلا قدرتها على العمل فقط .على هذا الأساس فإن علاقة الأفراد بوسائل الإنتاج يمثل البعد الرئيسي في تشكيل الطبقة، أما العوامل الأخرى كالدخل، ودرجة التعليم والمهنة ...فما هي إلا علاقات مميزة لتوزيع السلع المادية[3] .

---

[1] اعراب سعيدة: **التكنولوجيا وتغير القيم الثقافية والاقتصادية للموارد البشرية في المؤسسة الخاصة الجزائرية**، مذكر مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع،كلية والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 22.

[2] Abdelkader Sid Ahmed: **Croissance et développement théories et politique**.Tome1. 2 *eme*Edit. Publications universitaires ,Alger.1981,P 97.

[3] مريم أحمد مصطفى و آخرون: **التغير و دراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2002، ص 125.

ضمن هذا السياق يحذر MARX من الشعور بالاغتراب الذي يكون على مستوى الطبقي ويتعمق هذا الشعور أكثر عندما يرتبط بشكل مباشر بنوع علاقات الإنتاج السائدة حيث يرى أن " التخصص وتقسيم العمل، فصل عمليات الإنتاج بكيفية أصبحت فيها مهمة العامل عبارة عن تكرار روتيني ممل، حيث أصبح العمل يفتقر إلى قدرة خلق الإبداع، والتعبير عن الذات، لأنه يحمل فكرة بسيطة جدا حول المسار الكلي للعمل الذي يقوم به "بالإضافة إلى ذلك فإن التقدم التقني الذي من أركانه الأساسية تقسيم العمل،يؤدي إلى تحديد عدد العمال الذين يحتاجهم الرأسمالي .[1]

في نفس الإطار تتداخل أفكار MARX الجدلية في طرحه لفكرة المادية التاريخية والمادية حول النمو والتطور الاجتماعي للعمل في تأثره المباشر بقوى الإنتاج بظهور مجموعة من التناقضات، تنتج منها في الأخير تكيف وتأقلم مع المستجدات ما يقود إلى زوال هذه التناقضات وهو ما سماه بالنمو الديالكتيكي، ويحدد ثلاثة أشكال لها في النمو الديالكتيكي الأول الذي يوضح فيه أن في مجال المواد الصناعية يواجه الإنسان فيها تناقضات بين السلوك الواجب عليه تنفيذه، وبين السلوك الذي اكتسبه في محيطه الاجتماعي، وهذا التناقض يزول مباشرة بعد تغيير السلوك وتعديله وتكيفه مع قوى الإنتاج التي زادت آثار ظهورها مع زيادة ظهور تناقضات جديدة [2] .

عموما نلاحظ مما سبق ذكره أنMARX يحاول نقد النظام اللبرالي، في جميع مراحل تفكيره وإعطاء نموذجا آخر يعتقد أنه الأفضل للإنسانية.

وانتقاء من ملاحظات النقاد، أن الماركسية قد فتحت طريقا خصبا لدراسة تطور المجتمعات بربط هذا التقدم بالتطور الذي لحق وسائل الإنتاج، ولكن الماركسية ذاتها قد عاقت دون الوصول إلى نهاية هذا المنطق، وكانت من أسباب تأخر الاهتمام بخصائص المجتمع التكنولوجي الحديث.وما يؤخذ على الماركسية من انتقادات وحتى البنائية الوظيفية، أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار خصوصية ثقافة المجتمعات الأخرى، فالتعميم النظرية في هذا الحالة يبقى نسبي، فمثلا :أعطى ماركس أهمية مطلقة لصراع وأن جوهره يعود إلى الطبقية السائدة في المجتمعات، يرد عليه Pansions "على أن الصراع داخل

[1] Abdelkader sid ahmed, 1981,P 98.

[2] إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1975،ص 506.

المجتمعات النامية ليس في جوهره طبقي بالمفهوم الماركسي ولكنه صراع بين الصواب والخطأ[1].

هذا التفسير و التحليل يوضح الاختلاف بين المجتمعات منها المتقدمة و النامية لكن لا يمكن إنكار أنا في مجتمعاتنا النامية ليس هناك ذلك النوع من الصراع الذي يراه MARX خاصة في ظل هذه التغيرات الحديثة، و العولمة التكنولوجيا السائدة بشتى أنواعها وعواملها الدافعة لانتشارها.

3-2 نظرية البنائية الوظيفية:

حظيت هذه النظرية بانتشار واسع وقوي لما تحمله من أفكار وتفاسير ضمنية مهمة للواقع الاجتماعي، فهذا الاتجاه في عمومه يفهم المجتمع انطلاقا من الأبنية التي يتكون منها،والوظائف التي تؤديها هذه الأبنية، وأن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا، تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة متكاملة على نحو ما.

اهتم رواد هذه النظرية بمواضيع عديدة منها مسألة القيم والمعايير، وطبيعة إستمراريتها أو تغييرها بتغيير ما حولها من المستحدثات المادية والحضارية، هذه الأخيرة التي شغلت المجتمع بكل شرائحه، المالك وغير المالك لها والصغير والكبير والمرأة الرجل ...ولم تستثني أي فئة من المجتمع .فكلهم مهتمين بها لأنها تخدمهم أصبح الموضوع شائكا استدعى اهتمام المتخصصين والمنظرين الاجتماعيين من بينهم:

أ-عالم الاجتماع T.Parsons :الذي ربط بين النظرية السوسيولوجية العامة ونظرية التنظيم، وأشار إلى أن هناك مصدرين للتغير الاجتماعي تغير داخلي وتغير خارجي،فالتغير الخارجي يكون خارج التنظيم نتيجة للبيئة المحيطة أما التغير الداخلي فيكون نتيجة لانعدام التوازن بين عامل الفاعلية التنظيمية، ولكنه أثبت أن مصدر التغير التنظيمي خارجيا خاصة التغيرات التي تطرح على نسق القيمة للمجتمع وهنا يجب على التنظيم محاولة التكيف مع هذا التغير للوصول إلى وضع توازني جديد وهو ما يطلق عليه التوازن الدينامي، ويعتقد أن مادام نسق التنظيم هو جزء من البناء

[1] نبيل توفيق السمالوطي:**علم الاجتماع التنمية – دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1983،ص35.

الاجتماعي،ويتميز عن غيره من الأنساق بأولوية الهدف، فعلى نسق القيمة التركيز على شرعية هذا الهدف وعلى المصالح و الاهتمامات الوظيفية داخل التنظيم[1] . ويوضح لنا تصوره في مقولته التالية" : كل مناقشاتنا للتغيير تستند إلى افتراض أساسي يؤكد أن نمط القيم في النسق ثابت لا يتغير، برغم حدوث التباين– أو التغير– في بناء النسق وهو الأمر الذي يؤكد أن التغير الذي يحدث في بناء النسق، ينبغي أن يكون متوافقا مع الالتزامات القيمية الأساسية وأن يظل هذا التغييرات المادية التي تغيرت والتي سوف تتغير، إلا أن القيم الثقافية تبقى ثابتة، وتبقى المسيطر على البناء ككل، ومن بين مبادئ التغير الذي ترسيه الثقافة الإنسانية عامة، نموذج التغير التدريجي المنظم " .فيرى أن التغير المنظم يستند إلى التقدم المستمر للعالم وتطبيقاته، باعتباره عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في النسق ويسعى إلى فهم عملية التأثر لهذا التيار المستمر من الابتكارات على بعض جوانب النسق الاجتماعي التي لم تكن لها صلة مباشرة بهذا العامل، وعلى هذا النحو تصبح عملية التغيير التدريجي المنظم عملية تتم بفعل عوامل علمية وتكنولوجية أساسا، وهي بطبيعتها هذه تمثل مستوى ثقافيا و قيميا محددا" .[2]

أراد بذلك توضيح أن عملية التثقيف لم تعد نابعة من التقاليد والعادات القديمة، ولاعن الفكر الديني المتسلط إنما هي عملية معقدة تحتكم إلى التفكير العلمي الدقيق، " تعمل على خلق نسق جديد من المعتقدات يتماشى تدريجيا والروح العلمية التي ترسى داخل البناء الثقافي الاجتماعي[3]، فتتخذ من الموجهات القيمية منطلقا لها، وذلك على اعتبار أن النظام المعياري هو أساس أي نسق اجتماعي، ويعطي مثال على ذلك بنسق القيم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يستند أساسا إلى أخلاق التقشف البروتستانتية التي فرضت سياسة فصل الدين عن الدولة، حيث الحركات الدينية والمعتقدات ...تلعب دورا أساسيا في نشر التصنيع على الأطراف فهي لم تفرض من أعلى ولكن هي ذهنية وقيم راسخة متوفرة في البلدان الصناعية وفي المقابل ينتقدT.Parsons المجتمعات

[1] سعيد مرسي :**الإديولوجيا ونظرية التنظيم، مدخل نقدي**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000، ص ص 226-246.

[2] محمد الجوهري :**علم الاجتماع الصناعي**، دار الثقافة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 1984، ص ص 132-150.

[3] محمد علي محمد : علم الإجتماع التنظيم ، **مدخل للتراث و المشكلات والموضوع والمنهج**، ط3 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص 141.

النامية، بأنها لا تتوفر على نسق القيم الملائم، الذي يؤدي وظائفه بالنسبة لعمليات التصنيع.[1]

لأن في نظره يتم التغير وفقا للخصوصيات التطورية أو التجديدات الكبرى من خلال التباين، التكامل و التصميم وهي المراحل الكبرى التي مر بها المجتمع الأمريكي في إرساء نمو روح الرأسمالية وتفوق نظامه.وأشار إلى أن معايير وأولويات التقبل تتمثل في قلة الجهد والتكلفة وحجم الإشباع الذي يحققه التجديد ، و يتفق Beigle معParsons أنه كلما زادت الحاجة الوظيفية لنسق اجتماعي ما إلى تجديد ما، زاد تقبل أعضاء النسق لهذا التجديد، وترتبط الحاجة الوظيفية بالحاجات التي يشعر بها أعضاء النسق والتي قد تختلف عن الحاجات الحقيقية كما يحددها خبراء تخطيط التنمية.

من خلال ما اطلعنا عليه يظهر حليا اهتمام الحفاظ على البناء الاجتماعي، وكيف يتمكن من أن يتطور بفاعلية دون المساس بمقومات النسق الثقافي، من خلال اكتساب المعارف والعلوم، كعامل من عوامل التغير التدريجي المنظم الذي يحدث تساند وظيفي يبين عناصر البناء، والنمو المتوازن للمجتمع.

بذلك فقد ساعدتنا نظرية Parsons في موضوعنا على ترتيب الأولويات وتثبيت الفكرة خاصة على مستوى فهم المجتمع ككل وإن كان التقدم والتغير بطيئا إلا أنه يتصف بالاتزان والرشاد .أما بالنسبة للمؤسسة فهو يحاول التأكيد أن التغيير يكون منبثق من التغييرات الحاصلة على مستوى النسق القيمي للمحيط الخارجي، أي إذا كان النسق القيمي للمجتمع في تقدم وتحسن سوف ينعكس ذلك مباشرة على المؤسسة والعكس صحيح. وينادي بلزوم شرعية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة، ليتوقف مع النسق القيمة السائدة في المجتمع، بصفتها ذلك الجزء الذي يحافظ ويساعد في تنمية الكل . فالمجتمعات النامية لابد لها أن تغير ثقافتها للتلاؤم مع التطورات التكنولوجية والصناعية الحديثة؛ أي أن تتحلى وتكتسب ثقافة الغرب المتحضر بكل تفاصيلها وتتبع خطاها وتغير من أفكارها وقيمها وعاداتها ولتقاليدها لتتمكن من التخلص من شوائب التخلف.

[1] محمد الجوهري : **مرجع سبق ذكره**،ص ص 150-166.

نلاحظ أن هذه الأفكار مناقضة لنظريته، ودعوة إلى إهمال أو التقليل من أهمية الخصوصيات الثقافية والمجتمعية الخاصة بالمجتمعات النامية، وعملية ترغيب تحوى خدمة مصالح الثقافة الغربية، فهو القائل بإمكانية اتساع النطاق الثقافي لتقويته وتثبيته . وخص بالدراسة والتحليل عالم الاجتماع **Ogburn** هذه النقاط والأفكار حاول فيها تأكيد أفكار وأعطى لها منظورا آخر يتسم بالعملية والحياد أكثر .

أ- **William.F.Ogburn**:عالم الاجتماع الأمريكي صاحب كتاب التكنولوجيا والتغير الاجتماعي الذي لاحظ أثناء بحوثه أن هناك ما لا يقل عن مائة وخمسين تغييرا،اجتماعيا صاحب ظهور المذياع و انتشاره، وهي نتائج اختراع واحد فقط .أثرت بعمق خاصة من حيث سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية هذا ما ربطه بهذا العامل اهتم كثيراً بمعالجة الاختراعات التكنولوجية وتصنيفاتها المختلفة[1].

يقول **Ogburn** في هذا الشأن " في الواقع لا نهتم بالتكنولوجيا اهتماما مجردا وإنما نهتم بها للآثار التي تتركها في المجتمع، ولأهمية وظيفتها الاجتماعية في خدمة الحياة الاجتماعية.[2]

ففي بعض المجتمعات التي كان لديها القابلية الكافية للتغيير، وإرادة واضحة إلى قلب الأمور لمصالحتها، نتج عن هذه التغيرات التكنولوجية اضمحلال عدة معتقدات وتقاليد كان يعتقد يوما ما أنها التعبير الأصل عن الطبيعة الإنسانية الأساسية، بمعنى آخر إن تلك الحصانة التي يتمتع بها المجتمع التقليدي بدأت تزول تدريجيا من خلال التحول نحو المكننة، وصاحب هذا التقدم السريع تنظيم اجتماعي ملائم، و انكماش الأساليب المحلية الشائعة، وما تبعه من بناء الاتحادات القابلة للتغيير سعيا وراء ثروة أو قوة جديدة، والسيطرة المتزايدة للأساليب الحضارية، وتحدي الجماعات الصناعية المنظمة المتزايدة للأساليب الحضارية، وتحدي الجماعات الصناعية المنظمة، وخاصة المنظمات العمالية للأشكال القديمة للسلطة[3] .

[1] محمد السويدي: **مفاهيم علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته**، ط 01 ، الدار التونسية، 1991،ص 135.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الإجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2003 ، ص 245.

[3] ماكيفر وشارل بيدج .ت.سمير نعيم أحمد :**المجتمع**، ج3 ، مكتبة النهضةالمصرية، مصر، 1971، ص 970.

أما بالنسبة للمجتمعات النامية أو المتخلفة فقد حدث لها جو من عدم التوازن والتخلخل في بنائها الثقافي ، وصل إلى درجة ما أسماه Ogburn بالتخلف الثقافي وهي حالة عدم وجود تلازم في التغير بين الجوانب المادية اللامادية للثقافة، وظهر نتيجة لدور التكنولوجيا والغزو العالمي للاختراع و للاكتشاف بشكل سريع في المجتمع الحديث.

وصفها بأن حالة طبيعية يتميز فيها الجانب المادي بالتغير والتطور السريع وتتصف الجوانب اللامادية بالثبات والاستمرارية، إلا أنه حذر من اتساع الهوة بينهما حيث يفقد السيطرة على الوضع[1] . ويضفي **ماكيفر** في كتاباته المقصود من وضع مفهوم التخلف التكنولوجي بدلا من مفهوم التخلف الثقافي ليوضح في قوله " وتماشيا مع تمييز بين الحضارة والثقافة، نجد أن تعبير تخلف، مناسب لضروب معينة من الفشل في التوافق داخل نطاق التكنولوجيا الأساسية ، والتنظيم التكنولوجي الأعلى أي النظام السياسي الاقتصادي.[2] وعلى حد تعبير علماء الاجتماع هي حالة مرضية للبناء الثقافي الذي لم يعد متماسكا كما كان من قبل .ومن ثم تنعكس آثاره على كفاءة تأديته لوظيفته في إشباع حاجات أفراد المجتمع، وتوجيههم التوجيه المحكم في تفكيرهم و اتجاهاتهم وسلوكهم.

تظهر بذلك جهود المجتمع التلقائية أو المقصودة لإعادة التوازن في أحد الاتجاهين أو في كلاهما في الوقت نفسه، وهي إما مقاومته للتغير الذي حدث، وإعادة الأوضاع الثقافية إلى سابق عهدها، أو إعادة التوازن في الوضع القديم، وإما السعي نحو إحداث تغييرات في نظم وقيم المجتمع بهدف الوصول إلى إحداث توازن جديد للثقافة في وضعها الحديث[3].

تقاس عادة مدى مصداقية نظرية أو فكرة ما، بالنسبة لنوع الانتقادات الموجهة إليها،فبعض علماء الاجتماع يرون عكس ما يراهOgburn في مدى تغير وتطور الجانب المادي عن اللامادي ويفسرون ذلك بأن العنصر التكنولوجي لم يكن أكثر امتدادا

[1] محمد متولي الدقس: **التغيير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق**، ط1 ، دار المجداللاوى، الأردن، 1987، ص 122.

[2] محمد السويدي:**مرجع سبق ذكره** 1991،ص 135.

[3] محمد السويدي :**مرجع سبق ذكره** ،1991، ص ص 136-137.

وانتشارا من فكرته، لأن إيديولوجية الظاهرة العلمية التكنولوجية أقل انتشارا أو ذيوعا من عناصرها المادية و B.Sorokin من بين نقاد نظرية Ogburn ، حيث أيد رأيه بانتشار الديانات التبشيرية ، العالمية و انتشار الإيديولوجية الاشتراكية، والتقبل العالمي لفلسفة التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، بمعنى أن الظاهرة سواء كانت دينية أو فنية أو عملية أو اقتصادية فإن فكرتها والدعوة إليها تصل أولا، ثم يبدأ تأثيرها على السلوك الجماعي وعلى الثقافة المادية بعد ذلك ويخص بالذكر أن عناصر الثقافة التكنولوجية الأنساق الثقافية في المجتمع الصناعي المتقدم تتغير بالدرجة الأولى من الداخل، نظرا لوجود المادة الخام، والمعروفة اللازمة، إلى جانب القدرات العقلية التي يتطلبها الاختراع في الأشياء المادية والحاجة الاجتماعية التي تؤدي إلى المزيد من التقدم في هذا الميدان فهي تعتبر إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا، ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار في المجتمعات النامية.

في هذه الحالة يقول R.Bastide عالم اجتماع فرنسي، تصبح القضية هي قضية تلاقي الثقافات المختلفة، ومن المفروض تحدث بينهما ظاهرة " الانتقاء "لأن العناصر الثقافية ليست في مستوى واحد، فمنها ما هو مقبول وما هو مرفوض .

يصبح التقبل بالنسبة له، لثقافة المادية أولا وبعد ذلك يتم أخيرا تقبل صور الثقافة الاقتصادية، وهو بذلك يقارب نظرية.Ogburn[1]

من ثم فإن فكرة الانتقاء ما يحتاجه المجتمع النامي، إلا أن الانتقاء لا يكون فقط في الثقافة اللامادية وإنما ذلك إلى المادية منها، ويؤكد ذلك **بيترف دروكر** في مقالاته التكنولوجيا والثقافة.لأن تطور الجوانب المادية و اللامادية للثقافة تتحدد فعلا بنسبة الانتشار، وواضح تماما أن Sorokin يضيف شيئا جديدا عندما قال أن فكرة أو إيديولوجية التكنولوجيا، بغض النظر عن عناصر الثقافة الأخرى كالدين خاصة والإيديولوجيات الفكرية الأخرى ، تنتشر أولا وإذا حدث التقبل لفكرة ما، سوف يحدث انتشار التكنولوجيا، بالتالي تطويرها .والعكس غير صحيح ويشترط على مرحلة التقبل حالة من التوافق و التلاؤم للإيديولوجية الجديدة مع الثقافة المجتمعية الخاصة بالمجتمع

[1] **مرجع سبق ذكره** ،1991، ص ص161-164.

المستقبل لها، كما تشترط أيضا مدى استعداده للتغير من ناحية انتشار العلوم و المعارف من ناحية الكفاءة المجتمعية الظاهرة و الملموسة في سلوك الموارد البشرية.

فالمنظور **البنائي الوظيفي** يعبر من خلال رواده، أن القيم الثقافية تمتاز بالثبات وأي تغيير في الجوانب الأخرى يجب أن يكون في إطاره البنائي الثقافي .وهذا ما نلمسه في ثقافة مجتمعنا، إلا أنهم يعبرون وبوضوح أن ثقافة المجتمعات النامية لا تساعد في عملية التغيير والتنمية، لذلك يستوجب تغييرها والتحلي بالثقافة الغربية – هذا ما نوضحه في نظرية التحديث لاحقا .في حين أن علماء الاجتماع في الدول النامية وآخرون من الغرب ينتقدون هذه الإيديولوجية الفكرية على أساس أنها أحكام مسبقة .ويدعون إلى تثبيت قيمنا الثقافية بنزع الشوائب عنها، وإثرائها بتنمية الكفاءة المجتمعية من خلال انتقاء الأصلح،عملية التغيير تكون من داخل البناء الثقافي الخاص بنا، رغم التخلف الاقتصادي السائد، الذي نتج من حالة الوعي السياسي و الاجتماعي وبدورها تعود إلى أسباب تاريخية معروفة، من بينها ظهور الإمبريالية الاقتصادية التي تم توضيحها في النظرية الماركسية كسبب من أسباب الصراع الحاصل في المؤسسات الاقتصادية وبين الدول أيضا.

3-3 نظرية الإدارة العلمية:

بعد ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا و انتشارها في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة، أنشئت العديد من المصانع في هذه الدول .وحاولت تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، تبعا لازدهار الحركة التجارية و الاقتصادية بالتالي زيادة حجم وقوة رأس المال، ما أفرز نشاطا صناعيا واسعا، اهتم بتحديث الآلات التكنولوجية .ويفتقر إلى أبعاد تنظيمية سليمة، وتسود فيها قطاعات أصحاب رؤوس الأموال بسياسات العمل التقليدية الممولة من النظام الإقطاعي .وغاب فيها الاهتمام بالموارد البشرية المدربة، وإدارة علمية مميزة، مما أدى إلى ركود الإنتاج وحدوث خسائر كبيرة .رغم ما لديهم من الإمكانات المادية والتكنولوجية المتطورة هذه العوامل وأخرى مهدت لظهور أبحاث ونظريات فكرية ميدانية من بينها نظرية الإدارة العلمية، التي ظهرت **في الثمانينات من القرن التاسع عشر** مرتبطة بجهود رائدهاF.Taylor وزملائه.بصفته مهندسا يعمل في إحدى الشركات

الصناعية الأمريكية"الحديد والصلب "والذي أصبح بعد ذلك مهندسا، يعمل في إحدى الشركات الميكانيكية، كانت مهامه الرئيسية تطوير شؤون الصناعة والعاملين بها.

فكر في إعادة وضع أسس إدارية تنظيمية .أسفر تفكيره إلى ضرورة العمل الجماعي المثمر، حيث اعتنى بتكوين فئة من المهندسين لمساعدته، التي أصبحت من أهم الاتحادات والنقابات، كقوة مهنية تلعب دورا أساسيا في البناء التقني، وظيفتها تسيير وتشغيل القوة العاملة.[1]

جاءت أفكار F.Taylor وأساليبه الفنية حول دراسة كل من الوقت والحركة، وقدرة العمل،كرغبة منه لإنقاذ التدهور في عمليات الإنتاج، بتحديد أفضل السبل لزيادة الإنجاز المهني والوظيفي، ومحو الإسراف في جهود العمال .من ثم وضع مجموعة من الافتراضات الرئيسية و التي تهدف إلى التحقق منها ودراستها بصورة علمية، ومن أهم هذه الافتراضات، أن الأفراد يتسمون بالكسل والخمول، ويسعون للقيام بأقل عمل وجهد ممكن عندما يعملون لدى الآخرين .فستخدم المدخل الإمبريقي، وحرص على توظيف الملاحظة والتجربة داخل المؤسسات الصناعية التي يجري عليها تجاربه.

يمكننا تلخيص نظريته للسلوك الإنساني في المؤسسة، على أنه سلسلة متتابعة من الأنشطة المادية المنتظمة، وأقصى ما يهتم به هو صفات العمل التي حددها في مبادئ الإدارة العلمية وهي :الطاقة و يعني بها القدرات الإنتاجية، والسرعة و الاستمرارية.[2]

على العموم كانت العوامل مساعدة جدا لإبراز وتجسيد هذا النوع من التفكير المنظم،خاصة وأنه مهندسا وإطارا يعلم خبايا المصنع وتفاصيل تسييره، كما يتعاون معه فئة من المهندسين والخبراء ميدانيا.فضلا عن أنه صاحب رأسمال يسعى إلى إنشاء مصنع يدخل المنافسة، وأنشأه فعلا عام 1889 ، حيث اختبر أساليبه الفنية الإدارية،باعتماده على الملاحظة والتجربة الميدانية كركيزتين أساسيتين تمكنه من تحقيق أعلى معدلات الإنجاز.

فبالرغم من أهمية نتائج هذه النظرية إلا أن ذلك لم يحول دون ظهور تيارات معارضة لهذه النظرية خاصة منهم أصحاب التيارات الماركسية، الذين اختلفوا إيديولوجيا وفكريا

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان :**مرجع سبق ذكره** ، ص ص77-80.

[2] **مرجع سبق ذكره** ، 1999، ص ص 81-83.

عقائديا مع نظرية الإدارة العلمية، حيث تضمنت معظم الانتقادات الاهتمام الكبير الذي أعطته نظرية الإدارة العلمية لعملية وأساليب زيادة الإنتاج، بغض النظر عن دراسة الظروف الفيزيقية للعمل أو طبيعة العلاقات الإنسانية التي قد توجد في المؤسسة، ونظرت إلى العمال على أنهم مجرد آلات تعمل بصورة منتظمة ودقيقة، مع إعطائهم حوافز قليلة من أرباح الإنتاج الكبيرة التي تؤدي إلى إثراء الطبقات الرأسمالية، هذه الأخيرة التي أيدت النظرية بقوة وعملت على نشرها، كما وصفوها بالثورة العلمية الجديدة في هذا التخصص.

بالإضافة إلى هذه الانتقادات، ظهرت نظريات ودراسات أخرى بعدها، مثل دراسات علماء النفس الفسيولوجي، اللذين تناولوا مشكلات التعب والملل التي ترجع لسوء العلاقات الاجتماعية في المؤسسة، وإلى طبيعة التدريب، و اختلاف القدرات والفوارق الفردية بين العمال، والظروف الفيزيقية للعمل ...هذه الدراسات أكدت لنظرية العلاقات الإنسانية أفكارها حول إغفال و تجاهل نظرية الإدارة العلمية للتنظيمات غير الرسمية، و أكدت شكوكهم لهذه العمليات والنظرة الجاحدة إلى نظام العمل والعمال، و إلى طبيعة السلوك الإنساني ككل للعمال و الإدارة .و اعتبرت بذلك نظرية الإدارة العلمية من أسباب ظهور نظرية العلاقات الإنسانية التي اعتنت أكثر بحقوق الموارد البشرية من حيث العلاقات الاجتماعية، والتدريب والتكوين...

3- 4 نظرية التحديث:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التحديث هي عملية نقل عفوي للسياسة التنموية الأوروبية يشتمل على البناءات الثقافية عامة، ونشر مركب التكنولوجي الاقتصادي من أجل تحقيق عملية التحديث، ويتجاهلون بذلك الاختلافات البنيوية للمجتمعات والخصوصيات الثقافية لها .كما أن العمل المنتج بالنسبة لهم هو العمل الذي يحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز المعيقة .وتطبيق كل الوسائل المؤدية إلى الزيادة في الربحية، والتركيز على الصناعة المؤدية إلى التحضر، وتقسيم العمل والتخصص، أي إحداث تغيرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث .وتؤكد هذه النظرية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة .معتبرة النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية، لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل، والحد من الملكية

الخاصة...من .أبرز ممثليها Moore Semelser, Walt Rostow Marion. J.levy Niel WilBert، فيعرف W.Mooreالتحديث على أنها ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصاديا، والمعتمد على التكنولوجيا والمجتمع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي .

يرى أن التمايز بين المجتمع التقليدي والحديث يمكن في مدى امتلاك التكنولوجيا وإتباع التصنيع بوجه عام ويوضح ذلك في كتابه 'التغير الاجتماعي' عندما وضع شروط لازمة لعملية التصنيع، و أول ما يؤكد عليه ويضعه في المرتبة الأولى هو تغيير القيم ويعتبر من أهم شروط التحديث، ويأتي بعد ذلك تغير في المؤسسات وتغير في التنظيم،وأخيرا تغير في الدافعية التي يربطها بمسألة القيم والمعتقدات والتربية والإيديولوجية التي تؤدي إلى تفعيل الرغبة أو إحباطها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أما M.J. Levy فيهتم في كتابه" التحديث وبناء المجتمعات"بمظاهر التحديث المتمثلة في إحياء وتنشيط مصادر الثروة والقوة وتكليف الجهود المتنوعة بشكل متضافر بالاعتماد على الوسائل والأدوات الحديثة، ويعتبر المتغير التقني عاملا رئيسيا في عملية التحديث .[1]

يبرز Walt Rostow من بين أحد رواد هذا الاتجاه، فهو يعتبر أن تجاوز المجتمع التقليدي هو أحد متطلبات النمو الاقتصادي .أما الأساس الفكري الذي تقوم عليه نظرية التحديث هو ضرورة توفر نظام مركزي من القيم والقواعد الأخلاقية لدى كل المجتمعات الحديثة، فيرى أن النسق ألقيمي هو عامل مساعد على التقدم الاقتصادي، وكل مظاهر التقليدية للثقافة المحلية المعوقة لعملية التحديث، الأشكال الحكومية الأوتوقراطية العادات،التقاليد والتعليم الهزيل، ينبغي التخلص منها قبل مواصلة التنمية الاقتصادية كما تتفق آراء مفكري النظرية التحديث على أن القيم التقليدية مناقصة للتجديد التكنولوجي مع النمو الاقتصادي، الأمر الذي دفعهم إلى القول بأن مشاكل البلاد المتخلفة تكمن في ارتباطاتها بالمقدسات،العادات و الارتباطات القرابية والجماعات الدينية، وهي القاعدة الاجتماعية للمجتمع المتخلف التي ينبغي إزاحتها بواسطة ثقافة تؤكد الحاجة إلى

[1] محمد متولي الدقس، **مرجع سبق ذكره**،1978، ص ص 178-201.

الإنجاز[1]، هذه الأخيرة التي فصل فيها أكثر من جهتهParsons عندما أشار إلى الصفة العقلة ولحسابية للتنظيم الإبتكاري في المجتمع الحديث يكون الاتجاه نحو الإنجاز هو محك اختبار الفعل عند الناس وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تحدد الأعمال أو المهن والحوافز على أساس المهارات والعمل الشاق فالمهم هو ما يستطيع أن يعمل الشخص وليس من هو الشخص الذي يحصل على الحوافز والأعمال.

في نفس الاتجاه نجدDavid Machlilandالذي تضمنت أفكاره الخاصة بنظرية التحديث، في " كتابه مجتمع الإنجاز" الذي فسر كيف أن الرغبة في الإنجاز تعتبر عامل حاسم في تقرير مستقبل التنمية ، وليست مجرد جزء في عملية أوسع، فمستوى الإنجاز في أي مجتمع يسرعه مستوى التجديد والتنظيم .وأضاف أنه يجب الانتباه و الاهتمام بالجوانب السيكولوجية الداخلية، لأنها تساهم في تشكيل ونمو معدل التنمية.

باختصار فإن أصحاب هذا الاتجاه يربطون معدل الإنجاز الاقتصادي والتقدم إلى أهمية الإنسان و اتجاهاته وعلى النظم الاجتماعية، والسياسة، والتنظيمات المشتقة منها،وعلى الخبرة التاريخية، و إلى حد ما على الاتصالات الخارجية، وفرص السوق،والموارد الطبيعية.[2]

في حين يختلف علماء الاجتماع في ترتيب نسق الأولويات في برنامج التنمية التحديث مثلMarichal. Chinard الذي يرى أن تقييم نجاح البرامج لا تكون بالتركيز على الكم البرامج المادية المحققة، ولكن على قدرة البرامج على الشعور بالمسؤولية السياسية بين أعضاء النسق .كما يؤكد على أن برامج التنمية التي تهتم بإصلاح المجتمع مع الحفاظ على أساسه البنائي القائم؛ ويرفض صراحة قضية التغيير البنائي الكلي.

ويضيف بأن أهداف التنمية الاجتماعية، في المجال البشري، تأتي في مقدمة تغيير تصور الذات لدى أبناء المجتمع، وخلق الرغبة في التغيير من خلال استشارة عدم الرضا عن الأوضاع القيمية، وتنمية الشعور بالاستقلال، ونبذ الشعور بالتبعية، و الامتثال للتجديدات الإنمائية سواء في المجال التكنولوجي أو الاجتماعي . [3]

[1] نبيل توفيق السمالوطي: **مرجع سبق ذكره** ، 1981، ص 35.

[2] أندرو وبستر :**مدخل إلى علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص ص117-118.

[3] أندرو وبستر :**مرجع سبق ذكره** ،ص ص 128-129.

عموما اتضح من كل الكتابات الخاصة بنظرية التحديث أنها تقوم على فكرة تبني النموذج المثالي، المتمثل في النظام الرأسمالي بقيمه، والتخلي في المقابل عن كل المقومات الذاتية للمجتمعات المتخلفة. وهذا ما لمسناه في رأيPansions أنه نتيجة لانتماء التجديدات المخططة إلى بناء ثقافي يختلف عن البناء الثقافي الذي نحاول أن نستدمج داخله هذه التجديدات، فإن تقبلها في البداية يكون تقبلا شكليا ".[1]

ويعني أنه بإمكان هذه التجديدات أن تنتشر ولكن على المدى البعيد، من يطلع على نظرية التحديث، من دون أن يتعرف على ثقافات المجتمعات النامية سوف يسلم بها وربما يستحسنها، إلا أن الباحثين والمختصين في مجال التنمية والتخلف أثبتوا عكس ذلك،وانتقدت في معظم الفروض، والنماذج التنموية التي قدمتها .الملاحظ أن النظرية البنائية الوظيفية والماركسية ونظرية التحديث ساهمت في تفسير ظاهرة التقدم التكنولوجي تغير القيم الثقافية و الاقتصادية، من ناحية تأثيراتها الجانبية على المجتمع عامة،ومعظم الكتابات تصب في قالب التنمية والتقدم واقتصرت بالإشارة إلى الآثار التنظيمية داخل المؤسسة الإنتاجية الخاصة .

إلى أن ظهر **علم الاجتماع الصناعي**، الذي اتجه فيه الباحثين من العام إلى الخاص بتفسيرهم الظواهر الناتجة من التقدم التقني داخل المؤسسة، وربطها بالظواهر الاجتماعية السائدة فيها وقدمت بذلك عدة دراسات ميدانية ونظريات مثل نظرية الإدارة العلمية التي انطلقت بدورها من النظريات السابقة.

[1] أندرو وبستر :**مرجع سبق ذكره** ،ص 305.

خلاصة الفصل:

يعد موضوع تكنولوجيا الاتصال من المواضيع الهامة التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مجال الإدارة ورغم تباين موقف الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع بتباين اختصاصاتهم واتجاهاتهم الفكرية ،إلا انه لا يمكن إهمال دوره البارز في فعالية المنظمة مثلما أشارت إليه الدراسات الحديثة .

تتجسد أهمية تكنولوجيا الاتصال في كونه ضرورة حتمية لتحقيق أهداف المنظمة وأهداف العاملين بها ،إلى جانب إسهامها في تنمية وتطوير المنظمة .